المجلة العلمية لكلية الآداب مج 12، ع 1 (2023)، 155 - 200
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة

آلاء محمد السيد عبده حميد
طالبة ماجستير – قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمياط

المستخلص

جاءت الدراسة الحالية بعنوان " الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة " ، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على قيم المواطنة، وتنتمي الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية، وقد استخدمت منهج دراسة الحالة، واستخدمت أداة دراسة الحالة لعينة من المهاجرين غير الشرعيين مع الملاحظة المباشرة لهم وطبقت الدراسة على عينة قوامها (20) مهاجرًا غير شرعي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعدد الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية, وكان من أهم الأسباب الاقتصادية: قلة فرص العمل, وتدني مستوى الدخول, والرغبة في تحسين الدخل والمعيشة، بينما تمثلت الأسباب الاجتماعية في الرغبة في الزواج، كما كشفت الدراسة عن مدى حب أفراد العينة للوطن والإخلاص له والدفاع عنه قولًا وفعلًا, مع الاستعداد لتلبية نداء الوطن حتى بعد تأدية الخدمة العسكرية، وتبين أن الهجرة غير الشرعية لم تؤثر على مواطنة أفراد العينة بل زاد الحب والحنين للوطن والإحساس بقيمته بعد الهجرة، كما تمنى أفراد العينة أن تكون مصر في تقدم وازدهار وتساوٍ بين مواطنيها في الفرص والحقوق كي يستقروا بها ولا يتجهوا إلى الهجرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المواطنة، الهجرة.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 25 يوليو 2022
تاريخ استلام النسخة النهائية: 19 سبتمبر 2022
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 28 سبتمبر 2022

Scientific Journal of Faculty of Arts 12 (1) 2023, 155 - 200
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Illegal Immigration and Its Impact on Citizenship Values

Alaa Mohamed El Sayed Abdo Hamid
Master's Student - Sociology Department - Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The current study came under the title of "Illegal Immigration and Its Impact on the Values of Citizenship". The study aimed to know how far illegal immigration has affected the values of citizenship. The study belongs to the descriptive analytical studies, and it used the case study method on a sample of 20 illegal immigrants applying close observation. The study reached a set of results, the most important of which is that there are many reasons beyond illegal immigration. Some of the them are economic and they are related to the lack of job opportunities, low level of income, and the desire to improve income and living. Other reasons are social and they are concerned with the desire to marry. The study also revealed the extent to which the sample members love their homeland, and are devoted to it, defending it in word and deed, with readiness to respond to the call of the homeland even after performing military service. It was found that illegal immigration did not negatively affect the citizenship of the sample members, but rather increased love and nostalgia for their homeland whose value has increased after emigration. The sample members also have wished that Egypt would be in progress and prosperity, and that it would give its citizens equal opportunities and rights so that they would settle in it and would not turn to emigration.

Keywords: Illegal immigration, citizenship.

Article history:
Received: 25 July 2022
Received in revised form:19 September 2022
Accepted:28 September 2022

1. مقدمة :

الهجرة هي انتقال الفرد من مكان إلى مكان آخر، ولا تقتصر الهجرة على الإنسان فقط ولكنها تشمل الحيوان والطير, فكلٌ منهم ينتقل من مكان إلى آخر بحثًا عن سبل الحياة التي تمكنه من العيش، فالإنسان القديم كان ينتقل من الهضبة إلى الوادي من أجل البحث عن الغذاء وصيد الحيوانات ليتغذى عليها.

والهجرة حق مكفول للإنسان ولكنه مع التزايد السكاني في كافة أنحاء العالم أصبح الانتقال من خلال وثائق رسمية تنظم عملية الانتقال، ومع ارتفاع التكاليف انتقل بعض الأفراد من الهجرة الشرعية إلى الهجرة غير الشرعية *التي هي حديث الدراسة الراهنة، وهي قضية عالمية تشكل عبئًا كبيرًا على العالم أجمع منذ فترة طويلة؛ حيث الانتقال من دولة أقل إلى دولة أفضل من الناحية المادية وبطريقة مخالفة للقانون، ومع تصدي الدولة لتلك الهجرة بشتى الطرق فإن البعض يتحايل من أجلها اعتقادًا منه أنه بوصوله إلى البلد الآخر سيعيش عيشة هانئة غنية بالأموال.

فالشباب هم ثمرة الوطن التي تعلو بهم وتتقدم الدولة، ولكنهم يعرضون أنفسهم للموت والهلاك في سبيل الهجرة، ويشجعهم على ذلك عصابات الهجرة غير الشرعية وأحيانًا تكون الأسر أو أحد الأقارب مشجعًا أيضًا على الهجرة غير الشرعية، فالشاب يجمع المال ويبيع ما يملك من أجل تجميع مصاريف السفر لإعطائها لعصابات التهريب لكي يسافر، ولا يفكر في أن يستثمرها في وطنه، فهو يريد الكسب السريع لفرق العملات مع جهد ووقت أقل، والشباب يتعرضون لضغوط نفسية نتيجة عدم الرضا عن الذات بسبب عدم قدرته على تحقيق أهدافه، فيفكر في ترك الوطن والاتجاه إلى البر الآخر معتقدًا بذلك أنه سيحل مشاكله ويحقق أحلامه غافلًا عن أنه قد يدفع حياته ثمنًا لذلك، وبالوصول إلى البر الآخر تبدأ رحلة الغربة والمشقة بالابتعاد عن الوطن والحنين له وللأهل، والشاشة المصرية مليئة بالأفلام والمسلسلات التي تصور الهجرة غير الشرعية وتوضح مخاطرها, ورغم ذلك يستمر البعض في المغامرة بحياته.

وقد اتجهت الدولة إلى سد باب الهجرة غير الشرعية حفاظًا على الأرواح ولكن البعض يتحايل للخروج ؛ لذا كان لزامًا على الدولة غرس قيم المواطنة في نفوس الأفراد منذ الصغر حتى يشبوا واعين محبين

* يفضل بعض الأساتذة استخدام مصطلح الهجرة "غير القانونية" أو "غير النظامية" رغم أن مصطلح " الهجرة غير الشرعية" هو التعبير الأكثر شيوعًا في الكتابات والدراسات العربية لأن عبارة "غير شرعية " قد تثير بعض اللبس نظرًا لاستخدامها فى حالات إثبات النسب وغيرها ،كما أن تعبير " غير شرعى " للمهاجر يوحي بأنه مجرم ، بينما هو في واقع الأمر ضحية لأوضاع بلده ولعصابات الإتجار بالبشر.

مدافعين عن الوطن, ويعملوا من أجله, إلى جانب توفير احتياجاتهم فالمواطنة تشتد بحصول المواطن على حقوقه وتلبية حاجاته, بينما تكون الهجرة غير الشرعية بإهمال معالجة الأسباب والدوافع الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية، فالمواطن الذي لا يجد حاجته في وطنه يتجه خارجًا لتلبيتها.

2. مشكلة الدراسة :

الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تواجه مجتمعنا المصري في الوقت الحالي، فهي من أكثر القضايا شراسة، وتعد من أهم الأسباب الرئيسة المؤثرة في شعور الفرد تجاه وطنيته وانتمائه لوطنه, فهي قضية اجتماعية استمرت لسنوات ومازالت مستمرة وعانت منها الإنسانية على مر الزمان، كما أنها تمثل تهديدًا لأمن وسلامة المجتمع، وقد اتضحت خطورة الهجرة غير الشرعية في مصر وبدأ التدوين الرسمي لها في عام 2001م، وذلك عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة في رصد الشباب المرحل جراء الهجرة غير الشرعية. وفي هذا العام تم القبض على 649 شابًا، ثم ازداد هذا العدد من الشباب تدريجيًا ليصل في عام 2007م إلى 5102، وكانت الدول التي تم ترحيلهم منها هي ليبيا وإيطاليا، ومالطا، واليونان. ومن عام 2007م وحتى عام 2013م ظلت إيطاليا ومالطا واليونان وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للمهاجرين المصريين، حيث ظلت مصر تحتل الترتيب السابع بين أعلى عشر جنسيات للمهاجرين المهربين في البحر في إيطاليا خلال الفترة 2012م - 2015م، كما تحتل الترتيب الحادي عشر بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا وذلك في عام 2014م. أما عن إحصاءات الضحايا الذين فقدوا أو توفوا نتيجة هجرتهم غير الشرعية على مستوى جمهورية مصر العربية؛ فلا توجد إحصائية بعدد هؤلاء الضحايا، حتى وإن وُجدت الإحصائيات فهي ليست دقيقة وذلك لعدة أسباب أهمها: أن هؤلاء الضحايا حينما يقررون السفر بطريقة غير شرعية فغالبًا لا يحملون ما يثبت شخصيتهم اعتقادًا منهم أن ذلك سوف ييسر لهم عملية الدخول غير الشرعي للدولة المهاجرين إليها كما أن كثيرًا من جثث الضحايا تختفي في عرض البحار وبين الجبال وكذلك عدم إبلاغ أسر الضحايا بالأشخاص الذين فقدوا وهم في طريقهم إلى الهجرة غير الشرعية ولم يعودوا إلى موطنهم الأصلي خوفًا من المساءلة القانونية، واعتقادًا منهم وأملًا في أن أبناءهم سوف يرجعون في يوم من الأيام، بالإضافة إلى خوفهم من أن الإبلاغ عن عصابات التسفير سيجعلهم يؤذون أبناءهم إذا كانوا على قيد الحياة ورغبةً في استرداد

أموالهم التي دفعوها للمهربين[1]، وتخرج رحلات الهجرة غير الشرعية بحريًا متجهة إلى السواحل الليبية من ثلاثة منافذ رئيسة في مصر عبر مراكب الصيد من خلال ثلاث "بؤر" هي مدينة (البرلس- قرية برج مغِيزل بكفر الشيخ- دمياط) حيث يحصل المركب على رخصة صيد في المياه الإقليمية لمدة تتراوح بين 15 و20 يومًا، ويبلغ عدد طاقم العمل على المراكب الصغيرة المعروفة لدى الصيادين باسم "التوكوك" لـ8 أفراد، أما المراكب الكبيرة وطولها 24 مترًا فيصل عدد طاقمها إلى 20 فردًا، إضافة للمهربين داخل صناديق حمل الأسماك والثلاجات في اتجاه الحدود الليبية-التونسية، وتستغرق الرحلة 6 أيام للوصول إلى بوابة الخروج "زوارة" ثم يقوم الصياد صاحب الرخصة ببيع المركب وتسليم المهاجرين إلى المقاول المتعاقد معهم[2]، وكان ذلك دافعًا للباحثة للقيام بهذه الدراسة للتعرف على الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية وآثارها على الفرد والمجتمع, وكيفية الحد منها بتدعيم قيم المواطنة.

3. أهداف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة الرئيس في التعرف على تأثير الهجرة غير الشرعية على قيم المواطنة، وينبثق عنه عدة أهداف فرعية تتمثل في :

1. التعرف على أهم الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية.
2. التعرف على قيم المواطنة وتدعيمها.
3. الكشف عن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والمواطنة.
4. التحقق من مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرة والمجتمع.
5. التوصل إلى مجموعة من الآليات والمقترحات للحد من الهجرة غير الشرعية وتعميق قيم المواطنة لدى الشباب.

4. تساؤلات الدراسة :

يتمثل تساؤل الدراسة الرئيس في : ما تأثير الهجرة غير الشرعية على قيم المواطنة ؟ وينبثق عنه عدة تساؤلات :

1. ما أهم الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية ؟

---

(1) https://bit.ly/3fiDaDY نسرين البغدادى - سميحة نصر، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري (ملخص تنفيذي أولي)، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية - المجلس القومي لحقوق الإنسان - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2015م.

(2) https://bit.ly/3QohDHr ألفت كامل، "بوابة زوارة".. معابر جديدة للهجرة غير الشرعية من مصر- مهاجرون عبر ثلاجة حفظ الأسماك.. والأطفال يتصدرون القائمة.. و78% من مكاتب الصيد تبيع الهويات للمهاجرين، موقع مصر 360، 24 مارس 2022 م - 3:00م، تاريخ الدخول 7 يوليو 2022م - 7:17 م.

2. ما قيم المواطنة ؟ وكيف يمكن تدعيمها ؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والمواطنة ؟
4. ما تأثير الهجرة غير الشرعية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرة والمجتمع؟

5. أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة الراهنة في تناول الباحثة قضية من أهم القضايا الاجتماعية القديمة والمعاصرة، وهو أمر ذو أهمية لما قد تبرزه من آثار ونتائج لهذه الهجرة سواء على المهاجرين أنفسهم أو على المجتمع المصري، حيث إن أبناء الوطن هم أساس التنمية وهم طاقة كبيرة ينبغي الاستفادة منها في استكمال التنمية الشاملة في المجالات المختلفة وحمايتهم من أنفسهم في اتجاههم للهجرة غير الشرعية واجبة على الوطن، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الدراسة الراهنة في محاولتها التركيز على تلك القضية وتناولها من كافة جوانبها وأبعادها بوصفها قضية لا تخص المهاجرين فقط وإنما تتعداها لتصبح قضية مجتمعية ذات أبعاد وآثار تمس المجتمع أكمل.

6. الأهمية العلمية (النظرية) :

يمكن أن تفيد هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والمواطنة باعتبارها أحد المسببات الأساسية لحدوث الهوة بين الفرد ووطنه، والعمل على تعزيز قيم المواطنة وبث الروح الوطنية لدى المواطنين، وكذلك توضيح دور الدولة في الحد من الهجرة غير الشرعية وكذلك متطلبات المواطنين ولتعميق قيم المواطنة لديهم.

7. الأهمية التطبيقية :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على الاتجاهات المختلفة للأفراد قبل الهجرة وبعدها, والتعرف على الأسباب التي تدفعهم لاتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية رغم المخاطر التي يتعرضون لها والتعرف على آثار تلك الهجرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على علاقة الهجرة غير الشرعية بقيم المواطنة, ومحاولة الاستفادة من النتائج لوضع حلول للحد من الهجرة غير الشرعية وتعزيز قيم المواطنة.

8. مفاهيم الدراسة :

1.8 تعريف الهجرة Immigration

كلمة الهجرة في اللغة العربية مشتقة من الفعل "هجر" أى تباعد وهاجر أي ترك وطنه وخرج منه إلى غيره، والمهاجرة أو الهجرة تعني

انتقال الناس من موطن إلى موطن آخر[1]، ومن الصعب إيجاد مفهوم دولى دقيق للهجرة؛ وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها, وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان الى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية[2]، وقد حدد "فرتشيلد Fairchild" في قاموسه لعلم الاجتماع مفهوم الهجرة باعتبارها انتقال الأفراد من مكان لآخر بطريقة إرادية أو إجبارية، ومن أهم صفاتها أن تكون متعمدة ومخططة، وذات هدف واضح، كما يشير"لورى نيلسون Loury Nelson" إلى أن الهجرة تشمل التغيير الدائم في محل الإقامة من قطر إلى آخر، أو من جماعة إلى أخرى، وأنها حركة إرادية للمهاجرين[3] وحسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغيير محل الإقامة ولو لفترة محددة[4].

كما تعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد، وقد تمت هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسرًا أو لهدف خطط المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول من المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى على نحو دائم أو مؤقت[5].

2.8التعريف الإجرائي للهجرة :

هي عملية انتقال الأفراد من وطنهم أو بيئتهم إلى وطن أو بيئة أخرى بصورة دائمة أو مؤقتة نتيجة لإرادة الفرد أو الجماعة سواء كانت الهجرة

---

(1) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص.ص 644 - 645.

(2) جمال دوبى بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية - دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مجلة المعارف، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الرابعة، العدد ١٤، يونيو ٢٠١٣ م، ص ١٢.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المشكلات الاجتماعية : دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠ م، ص.ص ٩٩ - ١٠٠.

(4) أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ٥٧.

(5) محمد سعيد عبد المجيد - ممدوح عبد الواحد الحيطي، علم الاجتماع وقضايا الرأي العام مرجع سابق، ص ١٦١.

خارج حدود الوطن أو داخله سعيًا وراء العمل ورغبة في تحسين ظروف المعيشة ولتوفير مميزات لا تتوافر في مكان الإقامة الأصلي.

3.8 الهجرة الشرعية legal immigration :

تعني الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية، ويتم هذا النوع من الهجرة وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دوليًا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة ... على الوجه الآتي :

- لابد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر.
- أن لا يكون ممنوعًا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.
- أن يحصل على إذن شرعي للدخول من الدولة الراغب الهجرة إليها.
- أن يدخل الأماكن المراد دخولها من الأماكن المحددة والمسموح بها.
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقًا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة[1].

التعريف الإجرائي للهجرة الشرعية هي: الهجرة المنظمة التي تتم وفقًا للقانون والقواعد القانونية المعترف بها بين الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها.

4.8 الهجرة غير الشرعية Illegal immigration :

بداية تعبير غير الشرعي Illegitmate: هو تعبير للإشارة إلى الأنشطة التي ضد القانون والمعايير والقيم[2].**وبالتالي فالهجرة غير الشرعية Illegal Immigration**: هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليًا، أو هي دخول البلاد دون الوثائق اللازمة والصالحة، والعمل من دون أخذ الإذن بالإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة داخل حدود الدولة المضيفة، وغالبًا ما تسمى "العمالة الأجنبية غير المصرح بها"، وتعني أيضًا دخول المهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم بدون تأشيرات، أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة من خلال أساليب عديدة مثل: التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والزواج المؤقت أو الشكلي، الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان واستخدام الوثائق المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق

---

(1) محمد محمود السرياني، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ م، ص ٢٠٥.

(2) أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص 384.

غير شرعية أو عدم العودة إلى البلد الأصلي بعد انقضاء فترة الإقامة المحددة في بلدان الاستقبال[1].

أما "المفوضية الأوروبية" فتعتبر الهجرة غير الشرعية: هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وطالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[2].

وهذا النوع من الهجرة يتصف بعدم وجود ضمانات أو حماية للمهاجر بهذه الطريقة، وفي حالة فشله قد يتعرض للمساءلة القانونية، نظرًا لانتهاكه حدود دولة أخرى ذات سيادة قومية دون تصريح من قبل السلطات المختصة، كما أنه قد يصبح عرضة لأنواع كثيرة من الاستغلال على يد العصابات المتخصصة في تهريب الشباب بهذه الطريقة[3].

مما سبق نستنتج أن الهجرة غير الشرعية هي :

- انتقال أفراد أو جماعات من بلد إلى بلد آخر أو من قارة إلى أخرى برًا أوجوًا أوبحرًا.
- اتخاذ هؤلاء الأفراد طرقًا غير قانونية وغير رسمية.
- تعرضهم للموت والمجازفة والمخاطرة بحياتهم.
- الغرض الأساسي لها السعي وراء الرزق أو تغيير الوضع الاجتماعي.

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية هي: الهجرة السرية الخارقة للقانون حيث يتم انتقال الأفراد والجماعات بطريقة سرية من حدود دولة إلى حدود دولة أخرى دون وجود أوراق رسمية بمساعدة سماسرة الهجرة وعصابات الإتجار بالبشر وكذلك عدم العودة إلى البلد الأصلي بعد انقضاء فترة الإقامة المحددة في بلدان الاستقبال.

5.8 المهاجر غير الشرعي Illegal Immigrant

(1) محمد الغزالي، الهجرة السرية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٩.

(2) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، ٢٠١١ - ٢٠١٢ م، ص ١٥.

(3) محمد ياسر الخواجه، المشكلات الاجتماعية (رؤية نظرية ونماذج تطبيقية)، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١ م، ص ١٩٥.

تعريف المهاجر: هو الشخص الذي قام بتغيير مكان إقامته إلى مكان آخر بنية الاستقرارية واتخاذه موطنًا جديدًا له سواء كان ذلك برغبته أو بدونها لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ذاتية، والمهاجر هو شخص أجنبي عن الدولة التي دخلها بنية الإقامة بها بصفة دائمة[1].

والمهاجرين غير الشرعيين: هم الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية، ويقومون بالتسلل إليها عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو يدخلون إليها عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق وتأشيرات مزورة[2].

وهناك عدة صور للمهاجرين غير الشرعيين يمكن تصنيفهم على النحو الآتي :

1. المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات أو السيارات أوالشاحنات أو يعبرون البحر في وسط المركب.
2. الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة أو لأسباب صحية والتمادي في الإقامة وعدم مغادرة الدولة كمتخلفى الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية.
3. الدخول بصورة شرعية بوثائق مزورة، والتي يتم شراؤها من موطنه.
4. الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.
5. الدخول بصفة باحثين عن اللجوء، ثم لا يتم ترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء[3].

التعريف الإجرائي للمهاجر غير الشرعي: هو الشخص الذي يترك موطنه الأصلي وينتقل إلى موطن آخر لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولكن بطرق غير رسمية مخالفة للقانون وبمساعدة سماسرة الهجرة.

2 . المواطنة Citizenship :

لقد مر مفهوم المواطنة بتطورات عميقة على مر التاريخ، واكتسب شكله الحديث إثر اندلاع الثورة الفرنسية والإعلان عن بيان حقوق الإنسان والمواطن، وانتشر في أعقاب الحركات القومية الأوروبية. ولقد

---

(1) محمد محمود السرياني، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص.ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(2) محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٠ م، ص ٥٠.

(3) محمد الغزالي، مرجع سابق، ص ٢٨.

شهدت عناصر هذا المفهوم اتساعًا متناميًا بعد الحرب العالمية الثانية وصدور القوانين الاجتماعية الكفيلة بتحقيق المساواة بين الأفراد[1].

المواطنة هي وضع قانوني معترف به من قبل الدولة التي تمنح حقوق المالك ويتوقع أن يفي الفرد بالتزامات معينة تجاه الحكومة، والمواطنون والدولة يتشاركون في الاعتماد المتبادل، فيعتمد الناس على الحكومة للسلامة والاستقرار في المجتمع، وتعتمد الحكومة على الناس لإضفاء الشرعية على أنظمتها وسيطرتها[2].

والتعريف الشائع للمواطنة: أنها مكانة أو وضعية العلاقة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) حيث يدين الأول بالولاء والثاني بالحماية، وهي علاقة تتحدد أصلًا بواسطة القانون، ويمنح الأفراد بمقتضاها حقوقًا سياسية ومدنية في ضوء مبدأ المساواة. وإن كان المفهوم قد تحدد معناه في علم الاجتماع ليشير إلى مشاركة الأفراد في الحقوق والواجبات والالتزامات المتبادلة بين الشخص والدولة[3].

كما تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتؤكد أن المواطنة تدل ضمنًا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[4].

التعريف الإجرائي للمواطنة:

المواطنة هي علاقة بين الفرد ووطنه تتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه والشعور بمشكلاته والمشاركة الإيجابية بالتعاون مع الغير لحلها، والتفاني في خدمته وقت السلم والحرب، والالتزام بقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن، كذلك تساويه في الحقوق مع باقي أفراد الوطن وفقًا

---

(1) حسنين شفيق، حقوق الإنسان والسكان والبيئة في المجال الإعلامى، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ص ٢٢٧.

(2) CHRISTOPHER T. DIETZEL, Conceptions of Education, Leadership, and Citizenship: Student Leadership Development for Global Citizenship, A thesis submitted to McGill University in partial fulfillment of the requirements of the degree of Masters of Arts, Educational Leadership, from the Faculty of Education, April 2017, pp30 - 32.

(3) محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(4) أماني محمد طه، تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ٢٠١٣م، ص ١٨.

لحقه الذي يكفله له الدستور والقانون. فلكل مواطن الحق في أن يشارك في إدارة الوطن ويتقاسم الموارد مع غيره من المواطنين.

3. المواطن Citizen :

المواطن كما يعرفه "محمود أبو زيد" هو مصطلح ينطبق على الشخص الطبيعي الذي تتحدد علاقته بالدولة بواسطة القانون، وفي ضوء مبدأ المساواة، والذي يمنح حقوقًا سياسية ومدنية كاملة في الجسم السياسي للدولة، وقد اختلف مفهوم المواطن في العصور الحديثة عما كان عليه في دولة المدنية اليونانية City State، حيث كانت صفة المواطن تعد امتيازًا يتيح لصاحبه حق المشاركة في الحياة السياسية، وفي تولي المناصب الإدارية والسياسية أي إنها شيء يشترك فيه المواطن مع الآخرين، لا على أنها حق قانوني للفرد، وذلك على اعتبار أن المشكلة السياسية في عهدهم لم تكن مجرد إعطاء الأفراد حقوقهم بل وضمان مراكزهم الاجتماعية التي تعتبر من حقوقهم الطبيعية، وبناءً عليه فقد اعتبر "أرسطو" صلاحية الفرد لمنصب المحلف Jury دليلًا قاطعًا على أنه مواطن في المدينة. بينما المواطن في العصر الحديث هومن يتمتع بحقوق ويلتزم بواجبات من قبل الدولة وهذه ناحية قانونية بحتة[1].

المواطن العالمي هو حامل الحقوق والقيم التي تقوم على احترام الآخرين، والمواطنة العالمية تتعلق بوضعنا الأخلاقي المتساوي، والذي يجب الاعتراف به أينما نعيش. المواطن العالمي هو أيضًا شخص يلتزم بوجهة نظر معينة بناءً على وعيه بكيفية معاملته وسلوكه تجاه الآخرين. يحتضن المواطن العالمى العالم أو ما يمكن أن يكون مفيدًا للعالم من حيث ما يجب القيام به لحماية البيئة والحفاظ على السلام وجعل التكنولوجيا تستجيب للأهداف البشرية[2].

التعريف الإجرائى للمواطن :

المواطن: هو عضو في الدولة يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يكفلها له الدستور والقانون، كما عليه واجبات يجب الالتزام بها تجاه الدولة وهو متساوٍ مع باقي أعضاء الدولة في تلك الحقوق والواجبات.

4. القيم Values :

القيم من المفاهيم الشائعة والمهمة في علم الاجتماع ولقد قام العديد بتعريفها وسنستعرض معًا بعضًا من تلك التعريفات. عرفها "إميل دوركايم Durkhim" بأنها : إحدى آليات الضبط الاجتماعي المستقلة

---

(1) محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣ م، ص.ص ١٢٨ - ١٢٩.

(2) Amy Shumin, Chen. Introduction: The Complexity of Global Citizenship. In: Global Citizen Formation, op. p16.

عن ذوات الأفراد الخارجة عن تجسداتهم الفردية. ويرى "كلاكهون Kluckhon" أنها مفهوم واضح أو ضمني خاص بالفرد أو بالجماعة - بالمرغوب فيه، يؤثر على الاختيار من بين نماذج الأفعال أو الوسائل أو الغايات. ويعرفها "هوفستاد Hofstad" بأنها اعتقادات عامة تحدد الصواب من الخطأ والأشياء المفضلة من غير المفضلة. ويعرفها "شوارت Schwart" بأنها عبارة عن مفاهيم أو تصورات للمرغوب تتعلق بضرب من ضروب السلوك أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية. ويرى "تالكوت بارسونز Talkott Parsons" بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارًا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف، ويعرفها كذلك على أنها: المعايير التي تحكم بها على كون الشيء مرغوبًا فيه أو غير مرغوب فيه[1].

وعرفها "قاموس علم الاجتماع لفارشليد" بأنها: عبارة عن التفضيلات الاجتماعية والتصورات لما هو مرغوب فيه بصفة عامة، ولذا تتضمن القيم كل المعاني والموضوعات والأفكار والمبادئ التي أصبحت ذات مغزى هادف خلال الحياة الإنسانية، وهذا يوضح أن مصدر القيم هي الثقافة والتفاعل بين الأفراد، وأن القيم تتسم بأنها نسبية بمعنى أن القيم تتميز بالاستمرار النسبي والتغير النسبي، فلو أن القيم كانت دائمة ومستمرة لكان التغير مستحيلًا، وإن كانت دائمة التغير لأصبح نمو الشخصية الإنسانية متعذرًا[2].

يقول "مايكل هارالامبوس Michael Haralambos": القيمة هي الإيمان بأن شيئًا ما جيد وجدير بالاهتمام. إنه يحدد ما يستحق العناء وما يستحق النضال، ووفقًا "لبيتر ورسلىPeter Worsley"، القيم هي مفاهيم عامة عن"الخير"، أفكار حول نوع الغايات التي يجب على الناس السعي وراءها طوال حياتهم وخلال العديد من الأنشطة المختلفة التي ينخرطون فيها"[3].

والقيم الاجتماعية هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تحددها ديناميكيات المجتمع والمؤسسات والتقاليد والمعتقدات الثقافية. هذه القيم هي مبادئ توجيهية ضمنية توفر التوجيه للأفراد والشركات للتصرف

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص.ص ٢٢ - ٢٣.

[2] محمد ياسر الخواجة - مشيرة محمد العشري، الثقافة والفلكلور، دار نانسي للنشر والطباعة، القاهرة، 2013 م، ص.ص ٣٧ - ٣٨.

[3] https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/the-meaning-and-functions-of-social-values-sociology/8522 تاريخ الدخول 5 سبتمبر 2021 م - 11:7 م.

بشكل صحيح داخل النظام الاجتماعي. وتتشكل القيم بشكل تدريجي في حياة الناس، وأنها تشكل سلوك المجتمع لضمان التعايش المناسب بين المشاركين. توفر هذه القيم الحدود بين ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو مسموح به، أو محظور، أو غير قانوني، أو مرغوب فيه، أو شرعي أو يعاقب عليه، والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعمل بها بشكل إيجابي هي من خلال اتفاق جماعي، صريح أو ضمني، يوضح القواعد بطريقة يعرفها الجميع ويفهمونها[1].

التعريف الإجرائى للقيم: هي مجموعة من المبادئ والمعايير والمعتقدات والأحكام، والتي تتكون لدى الفرد من خلال المواقف واحتكاكه بالبيئة والمجتمع، وتعمل على توجيه سلوكه، وتنظيم العلاقات في المجتمع، وفي جميع نواحي الحياة.

وبعد أن قمنا بتعريف المواطنة والقيم، فإن قيم المواطنة Citizenship Values: تعد منظومة متكاملة من المفاهيم والقيم والتصورات والأفكار والمواقف والسلوكيات الإيجابية المتعلقة بالوطن وقانونه، ونظامه، والشعور بأولوية الاندراج فيه والانتماء إليه[2].

قيم المواطنة هي الإطار الفكري للمبادئ التي تحكم علاقة الفرد بالمجتمع فتنمي بداخله الحس الاجتماعي، والانتماء فيسمو بإرادته فوق حدود الواجب، مستشعرًا المسئولية الملقاة على عاتقه للرقي بمجتمعه ووطنه، وهذه القيم مشتقة من قيم إنسانية عليا، تندرج للمستوى العميق في فهم حقيقة وجود الإنسان داخل مجتمعه، ومكانته في هذا النسيج الاجتماعي واستشرافه لمستقبل وطنه[3]، ويعرفها (فوزى وسعد) بأنها: المعتقدات التي تحدد سلوك الفرد نحو الدولة التي يعيش فيها[4].

التعريف الإجرائي لقيم المواطنة: هي منظومة متكاملة من الموجهات السلوكية التي تؤثر في أفكار وتصورات الفرد ووعيه تجاه وطنه، فتجعله معتزًا بوطنه ويعمل من أجله ملتزمًا بنظامه وقانونه.

9. التراث البحثي في أدبيات الموضوع (الدراسات السابقة) :

---

(1) https://www.myaccountingcourse.com/accounting-dictionary/social-values ، تاريخ الدخول 5 سبتمبر 2021م - 11:35 م.

(2) سمير إبراهيم حسن، الثقافة والمجتمع، دار الفكر، دمشق، 2007م، ص.ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(3) عصمت حسن العقيل - حسن أحمد الحيارى، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مج 10، ع 4، 2014م، ص 521.

(4) فوزي ميهوبي - سعد الدين بوطال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 14، مارس 2014م، ص 72.

يعد الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة من المراحل المنهجية ذات الأهمية لأية دراسة مهما كانت طبيعتها وتخصصها، وذلك لما لها من أهمية كبيرة تعود بالفائدة على الباحث في دراسته من نواح متعددة فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات التي تعين الباحث في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجرائية، كما تسهم فى معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها، وفي تجنب تكرار الجهود المبذولة، فضلًا عن أنها تثري معرفة الباحث وتزيد من مجال توجيهه باطلاعه على المناهج المتبعة فيها وأدواتها المستخدمة وفروضها المصاغة ونتائجها التي تم التوصل إليها[1].

الدراسات المحلية :

جمالات غيط عليوة مصطفى، دور التربية المدنية في تنمية الانتماء والمواطنة والمسئولية الاجتماعية لدى طفل الروضة [2] هدفت الدراسة إلى تنمية بعض مفاهيم الانتماء والمواطنة وتحمل المسئولية الاجتماعية لدى طفل الروضة، **تكونت مجموعة الدراسة** من (60) طفلًا وطفلة من أطفال المستوى الأول والثاني (4 - 6) سنوات بروضة مدرسة أبنوب الابتدائية الجديدة بمحافظة أسيوط؛ في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2016 م، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي القائم على تصميم مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، **توصلت الدراسة** إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور التربية المدنية في تنمية بعض مفاهيم الانتماء والمواطنة وتحمل المسئولية الاجتماعية لدى أطفال الروضة بعد تطبيق البرنامج, وذلك لصالح المجموعة التجريبية مما يؤكد فاعلية البرنامج المقترح.

ندى نبيل زلط، الهجرة غير الشرعية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهتها (بحث اجتماعي ميداني)[3]. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية ومعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية ومعرفة دور مؤسسات الضبط الاجتماعي المعنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

---

[1] محمد شفيق، البحث الاجتماعي : الأسس والخطوات المنهجية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2003 م ، ص 208.

[2] جمالات غيط عليوة مصطفى ، دور التربية المدنية في تنمية الانتماء والمواطنة والمسئولية الاجتماعية لدى طفل الروضة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية قسم تربية الطفل ، جامعة أسيوط ، 2017 م.

[3] ندى نبيل زلط ، الهجرة غير الشرعية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهتها (بحث اجتماعي ميداني) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمياط ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، 2016 م.

وقد **اعتمدت الدراسة** على المنهج الوصفي، كما استخدمت الباحثة الاستبيان على 350 مفردة من المهاجرين غير الشرعيين في محافظة الفيوم بقرية تطون، والبالغ عددهم 10 مقابلات، **وتوصلت الدراسة** إلى أن أهم الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية تكمن في قلة توافر فرص العمل في مصر، بينما أهم الأسباب الاجتماعية تتمثل في الرغبة في الزواج، أما الأسباب السياسية فتمثلت في غياب الديمقراطية في مجتمعنا المصري ومصادرة الحريات وقيام ثورة 25 يناير، وقد أكد غالبية المهاجرين وجود مشاكل قابلتهم قبل الهجرة كعدم امتلاكهم للمبالغ التي يطلبها منهم سماسرة الهجرة مقابل تسفيرهم، ومعظم المهاجرين سافروا عن طريق البحر في زوارق صغيرة متهالكة مقابل دفع مبالغ مالية هائلة لسماسرة الهجرة، كما أكد الغالبية العظمى من المبحوثين إمكانية الإصابة بمرض الإيدز نتيجة للانحرافات الجنسية.

الدراسات العربية :

صلاح الدين أبو بكر الحراري، دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة[1] هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى قيم المواطنة لدى الأسرة الليبية، وتحديد مدى إسهام الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة لدى أبنائها، **اعتمدت الدراسة** على المنهج الوصفي، وتم تطبيق استمارة استبيان على 60 أسرة بطريقة عشوائية من الأسر القاطنة ببلدة عين زاره الفرع البلدي عين زاره الجنوبي مدينة طرابلس، **وتوصلت الدراسة** إلى أن الأسرة تحرص على غرس القيم النبيلة وقيم الإسلام لدى أبنائها كما تهتم الأسرة وتحرص على تعليم الأبناء كل ما هو نافع للوطن للقيام به والمحافظة عليه، كما تقوم الأسرة بإشراك أبنائها في الحملات التطوعية وتعريفهم بمقدرات الوطن والمحافظة عليه، كما حرصت الأسرة على تعليم أبنائها وتعريفهم بالرموز الوطنية لأنها هي الفخر والاعتزاز لهم.

عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي[2] هدفت الدراسة إلى التعرف على تجارب

---

[1] صلاح الدين أبو بكر الحراري ، دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة ، دراسة منشورة في : مجلة التربوي ، كلية التربية بالخمس ، جامعة المرقب ، ليبيا ، ع 8 ، 2016 م ، ص.ص 85 – 106.

[2] عبد الله أحمد عبد الله المصراتي ، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي : دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي ، دراسة منشورة في : المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، مج 30 ، ع 59 ، 2014 م ، ص.ص 193 – 228.

المهاجرين غير الشرعيين وخبراتهم في رحلة الهجرة غير الشرعية التي تعرضوا لها حين دخولهم إلى ليبيا حتى تم القبض عليهم من السلطات المعنية بما في ذلك استطلاع الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة غير الشرعية والسبل التي سلكوها للدخول، وتقييم المهاجر لهذه التجربة ومدى توفر الرغبة لديه في العودة مجددًا إلى ليبيا بالطريقة نفسها بعد القبض عليه وترحيله, **اعتمدت الدراسة** على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لـ (55) مبحوثًا، وتم الاعتماد على أداة استمارة المقابلة المقننة المطبقة بمنطقة قنفوة الواقعة بالقرب من مدينة بنغازي، **توصلت الدراسة** إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا مدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية وتوافر فرص عمل غير احترافية في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، الأمر الذي شجع الكثير من أفراد العينة على قصد ليبيا بحثًا عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية.

الدراسات الأجنبية :

دراسة "استيورت بيل Stuart Beall Phipps"، معتقدات المعلمين في المدارس الاجتماعية للمدارس الثانوية والتعليم من أجل المواطنة الديموقراطية[1] هدفت الدراسة إلى استكشاف معتقدات معلمي الدراسات الاجتماعية الثانوية حول مفهوم المواطنة، **اعتمدت الدراسة** على مصادر متعددة لاستكشاف ووصف معتقدات المعلمين حول المواطنة والتعليم للمواطنة, وهي: مشاركة أربعة معلمين في مدرسة ثانوية حكومية، وأداة المسح، وسلسلة من المقابلات مع المعلمين وملاحظات للفصول الدراسية، وفحص الوثائق، وتم تحليل جميع البيانات باستخدام الترميز اليدوي، **وتوصلت الدراسة** إلى أن مستويات المعلمين من المشاركة السياسية الشخصية متسقة مع مفاهيمهم للمواطنة والانفتاح النسبي للمناخ في فصولهم, لدرجة أن الطلاب سوف يناقشون القضايا المثيرة للجدل في الفصول الدراسية.

دراسة: "جاسون اريل دازا Jason Ariel Daza"، المواقف تجاه الهجرة غير الشرعية: ما يعتقده الجمهور، و ما يمكن للحكومة أن

[1] Stuart Beall Phipps, High school social studies teachers` beliefs and education for democratic citizenship, Ph.D., University of Missouri, United States, 2010.

تتعلمه[1] **هدفت الدراسة** إلى الكشف عن مواقف الناس تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، وقياس ما إذا كانت تصورات الهجرة غير الشرعية تختلف حسب الخصائص الديموغرافية أم لا، وكذلك دراسة التصورات تجاه الهجرة غير الشرعية لصياغة تشريع جديد للسيطرة عليها، **اعتمدت الدراسة** على أداة الاستبيان لمعرفة وجود أو عدم وجود اختلافات بآراء العينة حول قضية الهجرة غير الشرعية، وتألفت العينة من (135 فرد) من سكان أرلينغتون بولاية تكساس، **وتوصلت الدراسة** إلى أن المواقف تجاه الهجرة غير الشرعية تختلف وفقًا للعوامل الديموغرافية، كما كشفت عن وجود اتفاق حول تأثير قضية الهجرة غير الشرعية على المجتمع، وكذلك وجود اختلافات كبيرة في وجهات النظر التي تدور حول ولاء المهاجر للدولة واحتمال حدوث زيادة في الإرهاب وأن وجودهم يعد عبئًا على اقتصاد الدولة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات السابقة سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية من حيث أهدافها ومنهجها والأدوات التي اعتمدت عليها، وهذا التنوع أفاد الدراسة الراهنة في تحديد المنهج المناسب لاستخدامه في الدراسة، وكذلك بالنسبة لأدوات الدراسة، واستطاعت الباحثة من خلال ذلك تحديد الأداة المناسبة لجمع البيانات اللازمة عن موضوع الدراسة، وهذه الدراسة تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في السعي نحو معرفة الأسباب وراء اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية وكذلك الآثار المترتبة عليها، وتشابهت مع بعض الدراسات السابقة الأخرى في تناول قيم المواطنة وتعميقها إلا أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها من الدراسات في أنها تسعى إلى معرفة تأثير الهجرة غير الشرعية على تلك القيم من خلال دراسة الحالة لعدد من المهاجرين غير الشرعيين لمعرفة تلك العلاقة وتحديدها وبالتالي فقد جمعت هذه الدراسة بين متغيرين هما الهجرة غير الشرعية وقيم المواطنة، الأمر الذي تعتقد معه الباحثة أنها الرسالة الأولى التي جمعت بين هذين المتغيرين، لمحاولة تأصيل قيم المواطنة في نفوس المهاجرين، كما اختلفت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة، وتأمل الباحثة أن تضيف هذه الدراسة شيئًا مفيدًا للمكتبة العربية وأن يكون في عملها هذا علم ينتفع به.

النظريات المفسرة للدراسة :

---

[1] Jason Ariel Daza, Attitudes toward illegal immigration: What the public believes, What the government can learn, Master, The University of Texas at Arlington, 2007.

1 - نظرية الطرد والجذب Push – Pull Theory :

نظرية الطرد والجذب هي أقدم نظرية للهجرة الدولية وتركز على دافع المهاجرين الفردي لمغادرة بلدهم الأصلي لبلد جديد مؤقت أو إقامة دائمة[1].

ونظرية الطرد والجذب هي من أعمال "رافنستين Ravenstein" وقد نشرها في المجلة الإحصائية عام 1885 م في مقال بعنوان "قوانين الهجرة The Laws of Migration" وقد اكتسبت قبولًا ورواجًا في التحليل الديموجرافي اعتمادًا على بيانات التعدادات البريطانية لعام 1881م[2].

ولقد اكتسبت هذه النظرية قناعة عند الباحثين الديموجرافيين مثل "كوزينسكي Kosinski" و"ستون Stone" في التأكيد على أن الإنسان يغير من مكان إلى آخر أملًا في تحسين مستوى حياته المعيشية وسعيًا وراء تلبية احتياجاته، والحصول على الخدمات والدخل الأفضل أي إن عوامل الجذب أكثر أهمية من عوامل الطرد لقلة الدخل وتخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وما يترتب على هذه العوامل من معاناة في مناطق الطرد[3].

وتنقسم عوامل الطرد إلى مجموعتين؛ عوامل الطرد البسيطة والتي تتمثل في الفقر وعمليات التنافس على الغذاء والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتمثل في الحروب والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى انتشار المجاعات إلى جانب الكوارث البيئية كالزلازل والبراكين والتلوث الناجم عن المصانع والتجارب النووية والكيميائية، أما عوامل الجذب فتتمثل في الثروة في مجتمعات الشمال حيث ينجذب إليها المهاجرون سواء الشرعيون أو غير الشرعيين من أجل الخروج من دائرة الفقر والحرمان ولتكوين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في مدة زمنية قصيرة مقارنة مع بقائهم في موطنهم الأصلي، وهو ما يجعلهم يقبلون على أي عمل مهما كان

---

(1) Pyong Gap Min, Asian Americans: Contemparary Trends and Issues, Sage Publications, Thousand Oaks, 2006, P 8.

(2) D.B.Grigg, E.G.Ravenstein and the laws of migration, Journal of Historical Geography, Volume 3, Issue 1, January 1977, P 42.

(3) السيد حنفي عوض ، المشكلات السكانية وتحديات البقاء (بركان بشري) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 م ، ص 201.

صعبًا وغير إنساني كالعمل كخدم أو عبيد، وكذلك العمل لمدة طويلة في اليوم تفوق قيمة الأجر المقدم[1].

نظرية الطرد والجذب مثلها مثل "الجاذبية" التي وضعها الجغرافيون في أوائل القرن العشرين (وتم تبنيها لاحقًا من قبل الديموجرافيين والاقتصاديين) والتي تم اشتقاقها من قانون نيوتن للجاذبية للتنبؤ بحجم الهجرة بين الأماكن والبلدان على أساس من المسافة وحجم السكان والفرص الاقتصادية في مناطق المقصد والمنشأ، وعلى المستوى الكلي تستند هذه النظرية على أن يتخذوا قرارات عقلانية لتحسين الدخل[2]، ومن خلال تلك النظرية فالدراسة الحالية ستعمل على الكشف عن أهم العوامل الطاردة من الوطن، والعوامل الجاذبة لبلد المهجر.

2.توماس مارشال؛ المواطنة والليبرالية الاجتماعية Thomas Marshall, Citizenship and Social Liberalism.

الليبرالية :

هي مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية "Liber" بمعنى حر والليبرالية الحديثة تجد جذورها الأولى في الثورة الإنجليزية الثانية عام 1688 م، والتي أرست أسس النزعة الدستورية، والتسامح الديني والتوسع في النشاط التجاري. و"النظرية الفردية Individualism" هي الأساس الفلسفي للمذهب الليبرالي، وهي تقوم على مبدأ أن كل فرد يتمتع بمجموعة من الحقوق والحريات الطبيعية التي ترتبط بوصفه إنسانًا، وأن الغرض الرئيس من السلطة السياسية وحماية هذه الحقوق وليس لها أن تتدخل في نشاط الأفراد إلا بقدر محدود، وإلا اعتبرت متجاوزة لحدودها وفقدت طاعة الناس لها[3].

الليبرالية الكلاسيكية: وهي أيدولوجية وجدت في الدول الغربية بداية من القرن 17 حتى منتصف القرن 20، وكانت الليبرالية الكلاسيكية راديكالية في فكرتها القائلة بأن العلاقات السياسية في دولة ما يجب ألا تكون بين ملك ورعايا مطيعين، ولكنها يجب أن تأخذ شكل علاقة الملك الملتزم بنوع من أنواع العقد الاجتماعي مع المواطنين، إن المواطنة تمثل وضعية مفضلة تمكن الفرد من الحصول على الاحترام وبعض الحقوق

---

(1) فيروز مامي زراقة ، مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة ، دار الأيام للطباعة والنشر ، عمان ، 2014 م ، ص 242.

(2) Hein de Haas, Migration Theory, International Migration Institute, University of Oxford, November 2014 ,P. 7.

(3) فايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2007 م ، ص 97.

فالمواطن العادي غير مطالب بالانضمام إلى حزب سياسي وعليه فقط الإدلاء بصوته، وكل الأهداف الأخرى تم تحويلها إلى الممثلين السياسيين ولذلك تضع الليبرالية الكلاسيكية ثقة كبيرة في البرلمان والديموقراطية التمثيلية[1].

الليبرالية الاجتماعية : تعد نسخة حديثة من الليبرالية بزغت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظت ما تمثله الاعتمادية الاقتصادية من تهديد لاستقلالية المواطنين ولكنها وجدت حلًا مختلفًا للمشكلة في صيغة دولة الرفاهية الاجتماعية، وهي ما يجب أن يحصن الناس ضد الفقر بحيث لا يصبحون معتمدين على غيرهم اقتصاديًا، إن لب الليبرالية الاجتماعية لا يتضمن الحقوق المدنية والسياسية فحسب ولكن يتضمن أيضًا الحقوق الاجتماعية، إنها تدعم بقوة فكرة المواطنة العالمية والمتساوية، ولم تدمج الطبقات الدنيا فقط في هذا النموذج بل أدمجت أيضًا المرأة، ونادى الليبراليون الاجتماعيون بنموذج لا طبقي للمواطنة[2].

توماس مارشال والمواطنة :

توماس همفرى مارشال Thomas.H. Marshall: هوعالم اجتماع إنجليزي، وأستاذ علم الاجتماع بكلية لندن للاقتصاد، واشتهر بنظريته في المواطنة[3]،قدم توماس مارشال رؤيته عن المواطنة كحقوق في محاضرتين ألقاهما في جامعة كامبريدج في (فبراير 1949 م)؛ وبعد ذلك تم طبع المحاضرتين بالإضافة إلى عدد من المقالات في العام التالي (1950 م) في كتاب بعنوان "المواطنة والطبقة الاجتماعية"[4]، وقد كان هدف مارشال إلقاء الضوء على تأثير مفهوم المواطنة سريع التطور على بنية عدم المساواة الاجتماعية وليس الطبقة الاجتماعية، فالمواطنة في رأيه : هي وضع يمنح لأولئك الذين هم أعضاء في المجتمع وهم جميعًا متساوون في الحقوق والواجبات الممنوحة[5]، والأساس الذي ترتكز عليه رؤية "توماس مارشال" إنما هي المساواة بين كافة أفراد المجتمع

---

(1) ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة : أيمن بكر وسمر الشيشكلي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2004 م ، ص 71.

(2)المرجع السابق نفسه ، ص 72.

(3) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة : محمد الجوهري ، مج 3 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2001 م ، ص 1254.

(4)Henry Hamilton, Citizenship and Social Class by T.H.Marshall, The British Journal of Sociology, Vol 2, No.1, Mar. 1951,P 80.

(5)W.J.H.Sprott, Citizenship and Social Class by T.H.Marshall, The Economic History Review, New Series, Vol.4, No.2 ((1951, PP 261 – 262.

بوصفهم بشرًا، ومن الضروري أن نوضح أن "مارشال" كان يسير في بحثه على خلفية ليبرالية، وبالتالي فهو لا يقصد بالمساواة التساوي بين المواطنين في كل شيء, وإنما يقصد بها المساواة الليبرالية أي المساواة في الفرص، ونظرية مارشال حول المواطنة تتوافق مع التراث الليبرالي الديمقراطي الذي يشدد على فكرة "المساواة في الفرص" وفي نفس الوقت يصنع لامساواة مقبولة في الدخل، عن طريق الترويج لفكرة الحقوق العامة[1].

المحاور الرئيسة "لنظرية مارشال" عن حقوق المواطنة :

1. المجتمع الرأسمالي الليبرالي المؤمن بالمواطنة يعيش حالة من التناقض حيث محاولة إظهار المساواة داخل المجتمع بينما يعيش الأفراد حالة من عدم المساواة تتمثل في النظام الطبقي، مما يضعف قيمة المساواة كمبدأ في نفوس المواطنين، اقترح مارشال لعلاج حالة التناقض بين المساواة الرسمية في حقوق التصويت وبين استمرار حالة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ مد رقعة المواطنة كوسيلة لوقف التناقض وإزالته[2].
2. تتمثل المواطنة عند "مارشال" في مجموعة من الحقوق الأساسية (مدنية - سياسية - اجتماعية) نمت وتطورت على مدار ثلاثة قرون تبدأ بالقرن الثامن عشر وتنتهي بالقرن العشرين، بحيث تعد الحقوق الاجتماعية في دولة الرفاهية قمة تلك المنظومة الحقوقية لما توفره الدولة من الخدمات التي تتيح لهم الحصول على الحد الأدنى من العيش الكريم داخل المجتمع والتي سوف ترتفع في وقت ما لدرجة أن يقترب من مستوى الحد الأقصى، ويصبح ما يستطيع الأغنياء شراءه مجرد كماليات، فالخدمات العامة هي التي ستصير المعيار والأساس[3].
3. إن تقديم الدولة للخدمات أيًا كان نوعها (صحية - مالية - تعليمية) إنما تكون في صورة حقوق، بحيث يشعر الفرد بالراحة والكرامة وهو يتمتع بتلك الخدمات لا بالإهانة، وهذه الحقوق جزء مكمل

---

(1) حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012م.

(2) Bryan S. Turner, Outline of A Theory of Citizenship, Sociology Vol. No. 2, (May 1990), P. 191 ,24.

(3) Nancy Fraser & Linda Gordon, Civil Citizenship Against Social Citizenship, Sage Publications, London, 1994 ,P.92.

لمفهوم المواطنة، فالذين يتمتعون بالمواطنة الاجتماعية يحصلون على حقوق اجتماعية وليس على إعانات[1].

ومن خلال هذه النظرية ستعمل الدراسة الحالية على الكشف عن مدى رضا المواطن في حصوله على حقوقه، ومدى تساويه مع باقي المواطنين في الحقوق.

3-أبراهام ماسلو ونظرية الحاجات : Abraham Maslow and The Theory of Needs

الحاجة: هي الافتقار إلى شيء ما , إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي، والحاجة شيء ضروري إما لاستقرار الحياة نفسها (حاجة فسيولوجية) أو للحياة بأسلوب أفضل (حاجة نفسية) فالحاجة إلى الأكسجين ضرورية للحياة نفسها وبدون الأكسجين يموت الفرد في الحال، أما الحاجة للحب والمحبة فهي ضرورية للحياة بأسلوب أفضل وبدون إشباعها يكون الفرد سيئ التوافق، والحاجات توجه سلوك الكائن الحي سعيًا لإشباعها[2]، ويعرفها "ماسلو Maslow" على أنها: "ما يثير الكائن الحي داخليًا، مما يجعله يعمل على تنظيم مجاله بهدف القيام بنشاط ما لتحقيق مثيرات أو أهداف معينة"[3].

الحاجات: هي الدافع الرئيس في سلوك الأفراد من أجل العمل على إشباع هذه الحاجات، وسرعان ما يختفي هذا السلوك إذا تم تحقيق الإشباع اللازم لها، وبذلك تكون الحاجة هي المصدر القوي لإثارة الدوافع وتحريك السلوك الإنساني، فينصرف معناها وفق هذا التصور إلى أنها: "مجرد حالة من التوتر والقلق والضيق تنشأ عندما يثار دافع، ولا تلبث أن تزول حين يشبع هذا الدافع "، فالحاجة لا تنشأ عنها مشكلة لذاتها ولكن المشكلة تبدأ عندما نعجز عن إشباع تلك الحاجة[4].

نظرية الحاجات عند ماسلو :

يعد العالم الأمريكي"أبراهام ماسلو Abraham Maslow" هو مؤسس نظرية التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية والتي اختصت بدراسة

---

(1) Ibid, P.93.

(2) حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 2003 م ، ص.ص 131 – 132.

(3) شريفة جنان ، عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة حسب هرم ماسلو– دراسة ميدانية ببعض المؤسسات الخدماتية والتربوية بمدينة بسكرة ، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، شعبة علم النفس ، بسكرة ، 2015 – 2016 م ، ص 65.

(4) محمد البشير فرحان مرعى ، الحاجات البشرية – مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبى ، 2001 م ، ص 26.

موضوع حاجات السلوك البشري، ومازال عمله يؤثر على علم النفس والمجالات الحليفة بما في ذلك التعليم وإدارة الأعمال[1]. اقترح ماسلو خمسة احتياجات أساسية مرتبة في التسلسل الهرمي من "احتياجات الترتيب المنخفض lower order " إلى "احتياجات عالية المستوى higher order" حيث تشمل احتياجات الترتيب المنخفض، والتي تسمى أيضًا "احتياجات القصور" الاحتياجات الفسيولوجية والأمن والحب والانتماء، أما الاحتياجات عالية المستوى أو احتياجات النمو فتشمل احتياجات التقدير الذاتي والإنجاز، والفرد كلما تحققت له حاجة من حاجات المستوى الأدنى يسعى إلى أخرى من المستوى الأعلى، بل إنه قد يسعى لتحقيق أكثر من مستوى، لا على أساس استبعاد احتياجه الأول ولكن على أساس أن يضيف إشباعًا جديدًا إليه، أو يستخدم احتياجه الأول للانتقال إلى الثاني[2].

في تسلسل موسلو الهرمي للحاجات بدأ بالحاجات الفسيولوجية مثل الغذاء والماء والهواء والمأوى باعتبارها أكثر الحاجات الأساسية التي تساعد الإنسان في البقاء على قيد الحياة، وبمجرد تلبية هذه الاحتياجات فالإنسان يحاول تلبية احتياجاته من الأمان والتي تشمل أمن الذات والتوظيف والموارد والعائلة، هذه الاحتياجات يتبعها الاحتياجات الاجتماعية التي تنطوي على مشاعر الانتماء، لأنه بهذه الاحتياجات يبدأ الإنسان يتحرك إلى ما يسمى بالتقدير، ويحتاج ليس فقط لأن يكون مقبولًا ولكن يجب تقييمه من قبل الآخرين في الجماعات والمجتمع بشكل عام المرحلة التالية والعليا من النموذج هي مرحلة احتياجات "تحقيق الذات" هذا المستوى من الحاجة ينطوي على تحقيق أقصى قدر من إمكانات الذات من خلال السعي الأخلاقي والسلوكيات والإبداع وحل المشكلات وقبول الحقائق[3].

ويختلف نظام الحاجات لدى الأفراد باختلاف مراحل نموهم، فالطفل الصغير تكون الحاجات الفسيولوجية والشعور بالأمن والحب هي

---

[1]Peggy Brady –Amoon, Maslow, A.H..In, Rieber R.W.(eds) Encyclopedia of the History of Psychological Theories, Springer, New York, 2012, p. 663.

[2]Amity Noltemeyer et al, The relationship among deficiency needs and growth needs : An empirical investigation of Maslow's theory, Children and Youth Services Review, Elsevier, Volume 34, Issue 9, September 2012, P. 1862 -1863.

[3]Kruit Dholakia et al, Economic rhythms – Maslow Windows and the new space frontier, Space Policy, Elsevier, Volume 28 , Issue 4 , November 2012 , P. 291.

المسيطرة عليه عكس الكبير الذي قد يسعى إلى تحقيق ذاته، كما يفترض موسلو في هرمه " العمومية " بمعنى أن كل الناس يشتركون في تحقيق الحاجات، وطريقة الإشباع تتوقف على عوامل عديدة منها الثقافة والتكوين القيمي والعادات والتقاليد لكل مجتمع، وتؤثر كل هذه العوامل في شكل الإشباع ودرجته وصوره، وهذه العمومية هي التي أثارت أيضًا الهجوم عليه، حيث إن الطبيعة البشرية تفترض الاستثناء[1].

من خلال النظرية ستعمل الدراسة الحالية على التعرف على احتياجات المواطن وسبله واتجاهاته نحو توفيرها.

4- النظرية البنائية الوظيفيةFunctional Structural Theory :

تشغل الاتجاهات البنائية الوظيفية حيزًا كبيرًا من الفكر السوسيولوجي الحديث والمعاصر وتتجاوز جذورها، وكذلك الجهود التي أسهمت فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، و**ترجع تسمية هذه النظرية إلى** استخدامها لمفهوم البناء Structure والوظيفة Function في فهم المجتمع وتحليله، ويقصد **بالبناء الاجتماعي**: مجموعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، ويقصد **بالوظيفة الاجتماعية**: ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل[2].

وقد قدم "مرتون" عام 1957م ملخصًا للعملية الوظيفية للمجتمع فيما يلي:

1. أفضل طريقة للنظر إلى المجتمع هي اعتباره نظامًا لأجزاء مترابطة، وأنه تنظيم للأنشطة المرتبطة والمتكررة والتي يكمل كل منها الآخر.
2. يميل هذا المجتمع بشكل طبيعي إلى حالة من التوازن الديناميكي وفي حالة حدوث أي نوع من التنافر داخله، فسوف تنشط قوى معينة من أجل استعادة التوازن.
3. تسهم جميع الأنشطة المتكررة في المجتمع في استقراره، وبذلك تقوم كل الأشكال الموجودة في المجتمع بالحفاظ على استقرار النظام.
4. بعض الأنشطة المتماثلة والمتكررة لا غنى عنها في استمرار وجوده، وبذلك توجد متطلبات أساسية وظيفية تلبي الحاجات للنظام وبدونها لا يمكن لهذا النظام أن يعيش[3].

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 75.

(2) مهدي محمد القصاص ، نظريات اجتماعية معاصرة ، الفجر للطباعة الحديثة ، القاهرة ، 2016 م ، ص.ص 85 – 86.

(3) حسن عماد مكاوي وآخرون ، الاتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ، 2009 م ، ص 125.

ويطلق على النظرية البنائية الوظيفية أحيانًا: نظرية النظم الإجتماعية Social System Theory وحيث ينظر للكائن الاجتماعي Social Organism على أنه كائن حي Living Organism. ففي الجسد البشري يكون لكل عضو وظيفة مستقلة، فإن تعطل عضو يعاني الجسد كله. لذلك فإن المعايير الاجتماعية Social Norms تساعد في بقاء المجتمع وصحته بحفاظها على كل فرد في مكانه ليس بطريقة قهرية أو سيئة بالضرورة. فكل شخص أو جماعة لها مكانها في المجتمع الذي يجب عليها أن تلتزم به. وبطبيعة الحال فإن البعض يرى أن ذلك ليس بالأمر الجيد، وهو يتنافى- في أقل الأحوال- مع فكرة الحراك الاجتماعي Social Mobility. إلا أن مؤيدي هذه النظرية يوضحون هذا اللبس في أن المقصود ليس الحفاظ على الوضعية الاجتماعية بما لا يدع الفرصة للفرد بالارتقاء بل المقصود هو قيام كل فرد بالوظيفة الملقاة على عاتقه. ففي الجامعة على سبيل المثال يكون لكل فرد وظيفته (أساتذة- ومساعدين- وإداريين- وعمال) ومن الضرورة بمكان أن يقوم كل من هؤلاء بالشكل الصحيح حتى تؤدي الجامعة – كمنظومة - مهمتها المنوطة منها. وفي الوقت ذاته يكون هناك فرصة للترقي حيث يضطلع الأفراد بمواقع وأدوار ووظائف جديدة، لكن عند حدوث ذلك يجب عليهم أيضًا أن يلتزموا بمواقعهم وأدوارهم الجيدة مع معرفتهم بأن هذا الوضع قد يتغير[1].

ويمكن إجمال الخطوط العامة للاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير حقائق النظام والتغير في النقاط الآتية:

1. المجتمع كائن حي له أجزاء، وللأجزاء وظائف متخصصة مستقلة استقلالًا بينيًا متداخلًا متكاملًا في النهاية.
2. الوحدات أو الأجزاء ذات أهمية ثانوية مقارنة بالأهمية المركزية للنسق.
3. المجتمع نظام اجتماعي يقوم على مد الاعتماد المتبادل والترابط.
4. للمجتمع ميكانزمات وظيفية ذاتية منظمة.
5. للمجتمع الحي القدرة على التكيف والاستقرار والتوازن والاستمرار.
6. للنسق الاجتماعي النشط القدرة على حل مشكلة التوتر وإدارته وله القدرة على التكيف مع التغير بتحويله (نظريًا) من قاعدة إلى استثناء، وباستيعابه (عمليًا) ضمن قدرات النسق على التجدد

[1] مهدي محمد القصاص ، تصميم البحث الاجتماعي ، مكتبة مشالي ، المنصورة ، 2011 م ، ص42.

الداخلي, فإذا لم يولد النظام الاجتماعي القدرة على التغيير التدريجي المطلوب والمستمر طبقًا للحاجات الفردية والمتطلبات الاجتماعية، أو لم يستجب له فمن الصعب التصور أن النسق سينتهي تمامًا، إن أي خلل قد يظهر ليس إلا (خللًا فنيًا طارئًا) وليس خللًا مبنيًا أو متأصلًا في النظام نفسه.

7. للمجتمع القدرة على حل مشكلة الصراع بتحويله من لا وظيفي إلى وظيفي ضروري لاستقرار الحياة الجمعية واستمرارها[1].

من خلال النظرية سوف تكشف الدراسة عن مدى التكامل والتوازن في البناء المجتمعي بين الحكومة والمواطنين، وسوف تعتمد الدراسة الحالية على نظرية الحاجات عند ماسلو في تفسير موضوع الدراسة.

5. الإجراءات المنهجية للدراسة :

1.5 تمهيد :

تعد الإجراءات المنهجية خطوة مهمة وأساسية في أي دراسة، حيث لا تخلو منها أي دراسة من الدراسات، لأنها تعد المرشد الذي يساعد الباحث في إنجاز بحثه، وفي هذا الفصل سيتم عرض نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، ومجالات الدراسة الثلاثة البشري والزمني والجغرافي، وعينة الدراسة، ومعالجة البيانات وتفسيرها.

2.5 نوع الدراسة: انطلاقًا من مشكلة الدراسة واتساقًا مع أهدافها تُحدد هذه الدراسة في كونها دراسة وصفية تحليلية.

2.5 منهج الدراسة: وانطلاقًا من مشكلة الدراسة المحددة فقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج العلمي, من خلاله يتم استخدام منهج دراسة الحالة Case Study Method

3.5 أداة الدراسة : استخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة وذلك باعتبار أن الهجرة غير الشرعية وكذلك قيم المواطنة كليهما في الأساس يرتبطان بالتجربة الشخصية للفرد الذي يشعر بقيمة الوطن أو الذي يتخذ قرار الهجرة غير الشرعية، ولقد اشتمل دليل دراسة الحالة على المحاور الآتية:

1. البيانات الأولية وبيانات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الهجرة غير الشرعية.
2. بيانات حول الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية.
3. بيانات حول قيم المواطنة وتدعيمها.
4. بيانات حول علاقة الهجرة غير الشرعية بالمواطنة.

[1] إبراهيم عثمان – سالم ساري ، نظريات في علم الاجتماع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، 2010 م ، ص 131.

5. بيانات حول الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية.
6. بيانات حول الآليات التي تحد من الهجرة غير الشرعية وتعمق قيم المواطنة.

2 - الملاحظة المباشرة لأفراد العينة.

6- عينة الدراسة :

وقد اعتمدت الباحثة في اختيار العينة على أسلوب العينة العمدية وقد تم اختيار عينة الدراسة بالنسبة للمهاجرين على أساس المحددات الآتية:

1. أن تكون العينة ممثلة لجميع المهاجرين غير الشرعيين لمعرفة أسباب الهجرة والمشكلات التي تواجهم في الوطن وبلد المهجر والآثار المترتبة عليها، ومعرفة رأيهم للحد من الهجرة غير الشرعية وتعميق قيم المواطنة وذلك في ضوء أهداف الدراسة وما تثيره من تساؤلات.
2. أن تمثل العينة درجات السن المختلفة من بداية سن الشباب (20) إلى سن 55 عامًا.

7. مجالات الدراسة :

1.7المجال الجغرافي : تم تطبيق الدراسة على عينة من المهاجرين غير الشرعيين بمحافظة دمياط وتحديدًا (مركز دمياط)

وقد اختارت الباحثة محافظة دمياط لعدة أسباب منها:

- انتشار الهجرة غير الشرعية بمحافظة دمياط منذ فترة وبكثرة.
- انتماء الباحثة لمنطقة البحث (محافظة دمياط) ومعايشتها ورؤيتها لحياة بعض المعارف من المهاجرين غير الشرعيين ومعاناتهم هم وأسرهم نتيجة لتلك الهجرة غير الشرعية كل ذلك كان كفيلًا بأن توجه الباحثة الاهتمام لمسألة الهجرة غير الشرعية وما نجم عنها من تغيرات.

لم يكن أحد يتصور أن دمياط بلد العمل والإنتاج والمحافظة الوحيدة التي تكاد تختفي فيها ظاهرة البطالة قد انتقلت إليها العدوى التي ابتليت بها مصر في السنوات الأخيرة، وهي الهجرة غير الشرعية للشباب الذين يلقون بأنفسهم في المجهول بحثًا عن عمل أصبح شحيحًا في بلدهم فالكثير من الشباب الدمياطي بدأ يستغل وقوع المحافظة على ساحل البحر المتوسط ووجود سفن الصيد بمدينة عزبة البرج في محاولة مغادرة البلاد بطريقة غير شرعية , وقد تم ضبط أكثر من محاولة للهجرة خلال الفترة القليلة الماضية. يعلل يحيى النجار ـ بالمعاش - أسباب انتشار الظاهرة بأن دمياط يوجد بها ثلثا أسطول الصيد المصري بمدينة عزبة البرج حيث تتم عن طريق بعض المراكب في غياب الرقابة الأمنية كما يأتي أيضًا

عدد من الشباب من بعض المحافظات للبحث عن فرص عمل زائفة خارج البلاد ولذلك يصبحون فريسة سهلة للسماسرة الذين يتاجرون بأحلام هؤلاء الشباب, وتلك الظاهرة زادت بصورة أكبر في المحافظة بعد خصخصة عدد من الشركات والمصانع التي كانت توفر الكثير من فرص العمل للشباب الدمياطي وغيره من المحافظات المجاورة مثل مصنع الألبان ومصنع الخشب المضغوط وحتى مصنع الغزل والنسيج تقلص به عدد العمالة إلى2560 عاملًا وفنيًا وإداريًا بعد أن كان عددهم يبلغ حوالى7000 شخص في الثمانينات مع الركود الحالي في سوق الأثاث, ومع تضاؤل فرص العمل في بعض القطاعات نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حاليًا لجأ هؤلاء إلى تلك الرحلة رغم أنهم يعلمون أنها من الممكن أن تكون رحلة إلى الموت. ويضيف أحمد والي - مستشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية أن معظم من يلجأون إلى الهجرة يعملون في مهن بسيطة أو حاصلون على مؤهلات عليا ولا يجدون فرص عمل ويحلمون بالثراء السريع من هذا السفر غير المحسوب[1].

تعد جملة "البحث عن لقمة العيش"، هي لسان حال الآلاف من الشباب المهاجر بطرق غير شرعية إلى دول أوروبا، عبر السواحل المصرية، لا سيما سواحل مدينتي عزبة البرج ورأس البر بمحافظة دمياط، لقربهما من شواطئ البحر المتوسط وتوافر أسطول صيد كبير بهما، وتتكرر في سواحل محافظة دمياط محاولات الهجرة غير الشرعية من وقت لآخر وأحبط مكتب مخابرات حرس الحدود وقسم الأموال العامة بمديرية أمن دمياط، محاولة عبر سواحل مدينة عزبة البرج لـ105 منهم 51 مصريًا "7 من القليوبية، 12 الفيوم، 1 البحيرة، 16 الغربية، 2 المنوفية، 13 الدقهلية"، و54 من جنسيات مختلفة، "10 سودانيين، 1 أردنى، 29 سوريا، 13 فلسطينياً و1 لبناني"، أثناء تواجدهم على مقربة من شاطئ البحر بناحية الفنار بمدينة عزبة البرج / دائرة مركز شرطة دمياط، مقابل دفع مبالغ مالية تتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين ألف جنيه عند وصولهم إلى دولة إيطاليا، ومن قبلها إحباط محاولة أخرى بها ما يقرب من 80 شابًا، بجوار كوبري البغداداي الواقع على الطريق الساحلي بين دمياط وبورسعيد. وقال "على المرشدي"، كبير الصيادين بعزبة البرج: "إن الهجرة غير الشرعية لها سوق لدى عدد معين من أصحاب المراكب

(1) https://bit.ly/3p0BH7e حسن سعد، شباب دمياط فريسة لتجارة الهجرة غير الشرعية، دمياط، موقع الأهرام، 27 نوفمبر 2013م، السنة 138 العدد 46377، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 4:23 م.

وسماسرة يروجون لها، وهم غالبًا من خارج دمياط"، لافتًا إلى أن أغلب الشباب المهاجرين من المحافظات المجاورة خاصة الدقهلية وكفر الشيخ ويتفق السمسار معهم وينسق مع صاحب المركب، ويتم تحديد موعد الإقلاع من أمام أحد السواحل، في عزبة البرج وشاطئ رأس البر وسواحل بحيرة المنزلة[1].

ويطلق على عزبة البرج بلد تصدير الموت حيث تبدأ منها رحلات الشباب للموت , أو كما يطلق عليها الهجرة غير الشرعية، ورغم حوادث الغرق الجماعي التي لا تتوقف لقوارب تلك السفريات السرية، فإن الشباب لم يتوقفوا عن تلك المخاطرة، هروبًا من واقعهم الفقير، خصوصًا في الريف، فرغم كون الهجرة غير الشرعية معبرًا إلى الموت في معظم الأحيان، فإنه ليس على الواحد من هؤلاء الشباب إلا توفير ما يطلبه السمسار من مال، ثم تسليم نفسه إليه وإلى باقى أعوانه من عصابات تهريب البشر، فإما أن يلقيه القدر إلى شاطئ الثراء، وإما أن يأخذه إلى قاع البحر، لتنتهي حياته وأحلامه, والحكايات المرعبة عن ذلك كثيرة وكلها مصبوغة بدماء قتلى ومدفونة في مياه المتوسط. وتكون عزبة البرج هي أول الطريق في رحلة الموت لهولاء الشباب، والشباب الهاربون أغلبهم صيادون من العزبة والآخرون شباب يعملون في مهن مختلفة هاربون من سوء الحالة الاقتصادية في البلاد، لا يختلف حال صيادي عزبة البرج الفارين من جحيم البطالة في مصر للعمل على سفن ومراكب اليونان وإيطاليا عن حال زملائهم في مدينة عزبة البرج. ويشير "هانى جلال" أحد الشباب بالعزبة إلى أن الهجرة إلى إيطاليا من هذه القرية بدأت منذ عام 1979م عندما هاجر عدد قليل بعد فشلهم في الحصول على عمل في العراق وعدم توافر فرص عمل في مصر وتخيلوا بأن الحل يكمن في الهجرة والسفر لإيطاليا عبر مراكب عزبة البرج وأضاف قائلًا: "أنا كنت أحد هولاء الشباب منذ أكثر من 10 سنوات وشاهدت الموت أمام عيني عندما كنت على وشك الغرق في مياه البحر في محاولة فاشلة للسفر إلى إيطاليا واستطعت النجاة والوصول لشاطئ إيطاليا ولكني قررت بعدها العودة لمصر فورًا". ويشير محمد عبد العال أن عزبة البرج سجلت أعلى نسب في السفر بطرق غير شرعية وفى نفس الوقت أعلى نسب في وفيات وفقدان الشباب ضحية لهذا

---

(1) https://bit.ly/3SApi7h معتز الشربيني، دمياط "ترانزيت" الهجرة غير الشرعية.. وكبير صيادي عزبة البرج: أجهزة الأمن تعلم المراكب "المشبوهة" العاملة في تهريب الشباب.. وحقوقي: الفقر وارتفاع تكاليف الزواج السبب.. والحل تغليظ العقوبة على السماسرة، دمياط، موقع اليوم السابع، 27 سبتمبر 2014م - 04:41 ص، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 5:17 م.

النوع من السفر سعيًا وراء أوراق اليورو التى دائما ما تكون ملطخة بدماء شباب القرية فأغلب المهاجرين من الشباب من أبناء العزبة نفسها إضافة إلى قرى الجمالية وشربين التابعتين لمحافظة الدقهلية[1].

وتعد محافظة دمياط إحدى بوابات الهجرة غير الشرعية في مصر عبر البحر الأبيض المتوسط وتحديدًا عن طريق مدينة عزبة البرج حيث المكان والمراكب والسفن العملاقة التي تستخدم في الصيد وأيضًا في تهريب عمالة الهجرة غير الشرعية, وشهدت دمياط العديد من محاولات الهجرة غير الشرعية وتمكنت خلالها قوات الأمن من القبض على العشرات من الشباب الذين حاولوا الهجرة إلى إيطاليا عبر الحدود الإقليمية مستخدمين أحد مراكب الصيد التابعة لمحافظة كفر الشيخ بالقرب من عزبة البرج. يقول "محمد حجازي" صاحب أسطول مراكب صيد: إن مدينة عزبة البرج لجأت إلى تصدير الصيادين لمدن اليونان وليبيا وتونس في محاولة لتحسين أوضاعهم المادية، فالعمالة في حرفة الصيد غير منتظمة على مدار السنة، إضافة إلى التأمينات الإجبارية على مراكب الصيد، ما يجعل هناك ضغطًا على أصحاب المراكب فتكون محاولة تعجيزية لمزاولة أعمالهم بالبحر، وكان النظام السابق لا يعير الصيادين ومشاكلهم اهتمامًا في حين إن عزبة البرج من أهم مدن مصر والعالم, فلولا تلك المدينة ما كان هناك أسطول بحري قوي، وأضاف المهندس "جمال ماريا" رئيس جمعية حماية المستهلك: إن البطالة سبب رئيس لاتجاه معظم الشباب إلى الهجرة غير الشرعية فلا توجد فرص عمل متاحة لمواجهة طابور الخريجين، إضافة إلى فقدان الأمل بالوعود الوردية من جانب الحكومات المتعاقبة خاصة الحكومة الحالية التي فشلت في تحسين الوضع الاقتصادي وإتاحة فرص عمل للشباب، وأكد "محمد رجب" شيخ الصيادين بعزبة البرج، منذ 3 شهور قام مجموعة من الصيادين بمحاولة هجرة غير شرعية لعدد من الشباب من محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية عبر سواحل منطقة الدبدوبة بعزبة البرج وتمكنت قوة من الشرطة من ضبط المركب وضبط بها 106 شابا من راغبي الهجرة, ويضيف أن الشباب افتقدوا أسلوب العيش الكريم في دمياط فهربوا طالبين النجاة بأروحهم وللحلم بحياة أفضل حيث فرص العمل الوفيرة والمردود المالي الجيد قياسًا مع اقتصاد بلدانهم المتدني

[1] https://www.soutalmalaien.com/makal.php?id=13140# موقع صوت الملايين، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 7:27م.

والهجرة إلى أوروبا منها هجرة منتظمة وأخرى غير شرعية وكل هذه تلقي بظلالها على الأوضاع الداخلية للدول العربية[1].

2.7 المجال البشري: ويقصد به مجموعة من الأشخاص تُطبق عليهم الدراسة الميدانية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (20) مفردة تتراوح أعمارهم من (20 - 55) عامًا، وترجع أسباب اختيار الباحثة لهذه الفئات العمرية إلى أن:

1. الشاب الذي وصل إلى سن العشرين يعتمد على نفسه في كسب رزقه.
2. الفئة (55) يكون ملمًا بالأسباب والأوضاع، وكونه كذلك قبل سن التقاعد.

3.7 المجال الزمني: هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية وتحليلها، فقد استغرقت الدراسة مدة شهرين وذلك من أبريل 2022م إلى يونيو 2022م.

صعوبات الدراسة :

1. في البداية حاولت الباحثة التطبيق في عزبة البرج ولكنهم رفضوا تمامًا سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط.
2. صعوبة الوصول إلى الحالات فتم الاستعانة بالإخباريين والمعارف.
3. رفض التطبيق خوفًا من الملاحقة الأمنية.
4. توجس وخوف بعض عينة الدراسة نظرًا لخوفهم من التعرض للخطر أو الإبلاغ عنهم، فقد عملت الباحثة على بث الطمأنينة فى نفوسهم.
5. تراجع كثير من عينة الدراسة عن الإدلاء بمعلومات عن دخلهم.
6. عدم وجود وعي بأهمية البحث العلمى ودوره في رصد حلول للمشكلة وطرحها.

مناقشة نتائج الدراسة :

أولًا: خصائص عينة الدراسة :

1 - انقسم أفراد العينة إلى قسمين قسم أدلى باسمه والقسم الآخر امتنع عن الإدلاء باسمه خوفًا من الملاحقة الأمنية رغم بث الباحثة في نفسه الطمأنية من تلك الناحية إلا أنه رفض.

---

[1] https://bit.ly/3p1AlZS عبده خليل، عزبة البرج. رحلة الموت في سبيل الهجرة غير الشرعية، 11 سبتمبر 2017م -2:34م، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م – 7:44 م.

2 - اتضح أن أغلب أفراد العينة قاموا بالهجرة غير الشرعية منذ سن العشرينات **ويدل ذلك** على أن فئة الشباب هي أكثر الفئات التي تسعى للهجرة غير الشرعية وذلك لتكوين مستقبلهم، وبعضهم سار على نهج الهجرة غير الشرعية وذلك لأنها وفرت له احتياجاته وحسنت معيشته والبعض الآخر اتجه إلى الهجرة الشرعية وذلك نتيجة لما وجدوه من صعوبات في السفر وتعرض حياتهم للخطر وخوفهم على أسرهم.

3 - **بالنسبة للسن**:الغالبية العظمى من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين (٣٠ - ٥٥)، ولكن السن ليس معيارًا لاتخاذ قرار الهجرة إنما النية والعزم هما الأساس، فقد بلغ عدد الحالات الذين تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عامًا (٧ حالات)، و(٨ حالات) تتراوح أعمارهم من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عامًا، (٥ حالات) تتراوح أعمارهم من ٥٠ إلى أقل من ٥٥ عامًا, أما ما قبل سن الثلاثين فلم يتم الوصول إليهم وذلك نتيجة لما تبذله الدولة من جهود لمنع الهجرة غير الشرعية وتفادي أخطارها، ولكن قبل ذلك المنع كان يوجد الكثير من المهاجرين غير الشرعيين في تلك السن, والدليل على ذلك أن أغلب أفراد العينة بدأوا الهجرة في سن العشرينات.

4 - **الحالة التعليمية**: أغلب أفراد العينة غير حاصلين على مؤهل دراسي، وأعلى مؤهل دراسي كان دبلومًا، حيث بلغ عدد الحالات الذين أتموا التعليم الابتدائي (٥)، والذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي (٧) وحالتان لديهم شهادة محو الأمية، وحالة واحدة أكملت المرحلة الإعدادية وحالتان لم تكملا التعليم الإعدادي، وحالتان حاصلتان على الدبلوم الصناعي، وحالة واحدة حاصلة على دبلوم تجاري، **ويشير المستوى التعليمي** إلى أن الشباب المتوقف عن الدراسة أكثر الفئات المرشحة لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية، والتعليم ليس معيارًا لاتخاذ طريق الهجرة غير الشرعية وإنما الحصول على فرصة عمل وتحسين المعيشة هو الدافع للهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

5 - **محل الإقامة**: جميع أفراد العينة ولدوا بمحافظة دمياط ويقيمون بها أغلب أفراد العينة لم يغيروا محل إقامتهم داخل المحافظة, حيث بلغ عددهم (١٦), وقد سعى هؤلاء الأفراد إلى تلبية الاحتياجات بغض النظر عن تغيير المسكن، بينما أربع حالات فقط هم من قاموا بتغيير محل إقامتهم داخل المحافظة بعد العودة وبناء منزلهم الخاص وجاء ذلك نتيجة لما حصدوه من هجرتهم، وانقسمت باقي الحالات إلى حالات تسكن بالإيجار وعددهم (٨)، وحالات تسكن في مساكنهم الخاصة (تمليك) وعددهم (٨).

6 - **الحالة الزواجية**: جاءت حالات الدراسة متنوعة ما بين مهاجرين تزوجوا قبل الهجرة وعددهم (١١)، ومهاجرين تزوجوا بعد الهجرة وعددهم (٧)، ومهاجرين لم يتزوجوا وعددهم (٢)، **فالمتزوجون عددهم أكبر من العازبين؛** فهم يتركون أسرهم من أجل البحث عن فرص للعمل نتيجة للمسئولية التي تقع على عاتقهم باعتبارهم مسئولين عن الأسرة واحتياجاتها, أما العازبين فيتجهون إلى الهجرة غير الشرعية لتدبير تكاليف الزواج وتكوين أسرة.

7 - **الحالة الوظيفية (المهنية)**: يتمتع أفراد العينة بمهارات مختلفة وأغلبهم من الحرفيين وذلك لاشتهار محافظة دمياط بصناعة الأثاث فإن أغلب سكانها من الحرفيين، وتنوعت مهنهم بين (نجار - ١٠ أفراد) (منجد - ٦ أفراد)، (فردين عمال دهانات)، (وسائق واحد)، وأغلب أفراد العينة حافظوا على حالتهم الوظيفية في الهجرة وبعضهم ليس لديه عمل في الوطن حاليًا، فمتوسط الدخل الشهري من هذا العمل ضعيف لا يتناسب مع متطلبات الحياة ولم يكن يكفي احتياجاتهم فاتجهوا للهجرة غير الشرعية لتلبية تلك الاحتياجات وتحسين مستوى معيشتهم، ومن لا يعمل اتجه للهجرة غير الشرعية أملًا في الحصول على فرصة عمل تمكنه وتعينه على الحياة، مما يؤكد أن العامل الاقتصادي من أهم عوامل الجذب في عملية الهجرة.

8 - أغلب المهاجرين كانوا من أسر كبيرة العدد، وبعضهم كان يقوم بمساعدة الوالدين في المصاريف، فمع تدهور الأحوال الاقتصادية وغلاء المعيشة وكبر عدد الأسرة اتجه الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية لتلبية الاحتياجات ولتوفير سبل المعيشة له ولأسرته.

9 - **بالنسبة للظروف المعيشية ودخل الأسرة**: تراجع كثير من أفراد العينة عن الإدلاء بمعلومات عن دخلهم واكتفوا بقول "الحمد لله" "مستورة"، "أرزقية"، "متوسط وتحت المتوسط"، "قليل" وذلك ليعفي نفسه من الحرج لقلة الدخل الذي يحصل عليه.

10 - أغلب أفراد العينة اتجهوا إلى الهجرة إلى دول عربية وهي (ليبيا - ٨ أفراد)، (تونس - فرد واحد)، (السعودية - ١٠ أفراد) وذلك لوجود أشخاص يعرفونهم ولسهولة التعامل, فاللغة متقاربة وأيضًا نتيجة للقرب الجغرافي، إلا فرد واحد فقط اتجه إلى دولة غربية أوروبية وهي قبرص اليونانية، **وكان** دخولهم إلى السعودية وتونس بطريقة شرعية ثم تخلفوا عن العودة وأقاموا فيها بطريقة غير شرعية؛ وذلك للبقاء ولقضاء فترة أطول في البلد المهاجر إليها من أجل العمل، أما ليبيا وقبرص فكانت الهجرة إليها هجرة غير شرعية (تهريب)، **وكان الأصدقاء والقرب**

الجغرافي من أهم الأسباب في اختيار مكان الهجرة، والقليل منهم كان نابعًا من إرادته الشخصية.

11 - **معرفة المعلومات**: أكدت غالبية العينة أن مصادرهم لمعرفة المعلومات عن البلد المهاجر إليها كانت من خلال مَن سافروا قبلهم من الأصحاب والمعارف **مما يدل** على أهمية شبكة المعارف والأصدقاء في تعريف الآخرين بطرق الهجرة ومساعدتهم في ذلك، وتمثلت المعلومات عن تلك الدول في أن بها فرصة عمل وأموال متوفرة، وأغلب أفراد العينة بعد وصولهم كانوا لا يهتمون إلا بالعمل والأموال التي سيحصلون عليها.

12 - تمحورت المبالغ المطلوبة للسفر حول متوسط (١٢ ألف جنيه) **وتركزت وسائل السفر** إما عن طريق البر أو بحريًا بواسطة مركب أو جويًا بالطائرة، فعن طريق البر والبحر يكون السفر تهريبًا , أما بالطائرة فبواسطة أوراق رسمية ثم التخلف عن ميعاد العودة لقضاء أطول فترة ممكنة للعمل حتى الترحيل.

ثانيًا: الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية :

13 - توصلت الدراسة إلى أن **أهم الأسباب الاقتصادية** الدافعة للهجرة غير الشرعية تتمثل في: قلة توافر فرص العمل, وتدني مستوى الدخول في الوطن, والرغبة في تحسين الدخل وتحسين المعيشة, وتوفير الاحتياجات اللازمة للأسرة, وسداد الديون, والكسب السريع لفرق العملات, مما يؤكد على أن العامل الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في اللجوء إلى الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

14 - من **أهم الأسباب الاجتماعية** الدافعة للهجرة غير الشرعية وجود المشاكل الأسرية؛ فمع وجود المشاكل الأسرية يبحث الفرد عن مكان يشعر فيه بالاستقرار فيتجه إلى الهجرة لكي يعيش بعيدًا عن المشاكل والمتاعب على الرغم من أن الهجرة مليئة بالتعب ولكنها أفضل من المشاكل، وكذلك الرغبة في الزواج وتكوين أسرة فالشاب يسعى إلى كسب المال وجمعه ليستطيع توفير تكاليف الزواج واحتياجاته ، وأيضًا تحمل البعض مسئولية المساعدة في الإنفاق على الأسرة، **أما الأسباب السياسية** فتمثلت في قيام ثوره 25 يناير وما نتج عنها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية فاتجه البعض للبحث عن سبيل آخر للمعيشة بالاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية لتوفير احتياجاته واحتياجات أسرته.

15 - **بالنسبة للأسباب النفسية** الدافعة للهجرة غير الشرعية فتتمثل في الطموح الزائد لتحقيق الأحلام, والاغتراب والإحباط الذي يعيشه الشباب نتيجة عدم قدرته على إشباع احتياجاته وتحقيق أحلامه داخل وطنه، فهو

لا يشعر بأن وطنه يساعده في تلبية احتياجاته فيتجه للهجرة غير الشرعية معتقدًا أنه بذلك يستطيع تحقيق أحلامه.

16 - **بالنسبة للأسباب الأمنية والقانونية** الدافعة للهجرة غير الشرعية فتتمثل في صعوبة إجراءات الهجرة الشرعية وتأخرها، وكذلك غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، فالبعض يتجه إلى الهجرة الشرعية ولكن لصعوبة الإجراءات وتأخر الرد بالقبول أو الرفض فيتم الاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية، ولأنه يريد الهجرة فلا يفكر في النتائج وإنما يفكر فيما عزم عليه.

ثالثًا: قيم المواطنة وتدعيمها :

17 - كشفت الدراسة عن مدى حب أفراد العينة للوطن والإخلاص له والدفاع عنه قولًا وفعلًا مع الاستعداد لتلبية نداء الوطن حتى بعد تأدية الخدمة العسكرية، **مما يدل** على أن حب الوطن رسيخ في النفوس فهو كالدم يجري في العروق.

18 - **اتفق أغلب أفراد العينة في أن الأب والأم والمدرسة** هم الأساس في تدعيم قيم المواطنة وترسيخها من خلال التنشئة الاجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى وعليها دور كبير؛ فالطفل يبدأ حياته وسط والديه اللذين يغرسان فيه القيم والمبادئ, ثم بعد ذلك ينتقل إلى المدرسة؛ فيأتي دور المدرسة والمعلمين في ترسيخ القيم وتدعيمها، **ثم بعد ذلك دور الدولة** عن طريق ضبط الأمور وتحقيق الاستقرار وتوفير الاحتياجات، **ثم بعد ذلك دور الشيوخ** بالتوعية.

19 - **جاءت قيمة حب الوطن** في مقدمة القيم التي اتفق عليها أغلب أفراد العينة لتعليمها لأولادهم في المستقبل, **يليها الالتزام بالقيم الدينية** من (صدق وأمانة وصبر)، **يليها قيمة المكافحة والاعتماد على النفس بالاجتهاد والسعي** مما يدل على أهمية تلك القيم في حياة الإنسان.

رابعًا: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والمواطنة :

20 - **تبين أن الهجرة غير الشرعية لم تؤثر على مواطنة** أفراد العينة بل زاد الحب والحنين للوطن والإحساس بقيمته بعد الهجرة، **كما تمنى أفراد العينة** أن تكون مصر في تقدم وازدهار ورخاء وتساوٍ بين مواطنيها في الفرص والحقوق كي يستقروا بها ولا يلجأوا إلى الهجرة مما يعني أن البعض لا يحصل على فرصته وحقوقه في وطنه فهو يريد أن يحصل عليها حتى لا يهاجر مرة أخرى.

21 - **اتفق أغلب أفراد العينة على وصف مصر بالأم** والحبيبة مما يدل على شدة الحب والاعتزاز بالوطن، **كما اتفقوا على وصف الغربة بالتعب** والمشقة وسرقة العمر فإنها تأخذ الكثير حتى وإن أعطت مما يدل على صعوبتها ومشقتها.

خامسًا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية :

22 - **من الناحية الاقتصادية**: تمكن أفراد العينة الذين نجحوا في الوصول من تحسين المعيشة والدخل وتوفير الاحتياجات وسداد الديون وتحويل الأموال إلى أسرهم ليتمكنوا من توفير احتياجاتهم **مما يدل** على أن هجرتهم عادت عليهم بالنفع ولو لفترة من الزمن، أما الذين عادوا سريعًا إلى الوطن ولم يستطيعوا البقاء فقد زاد لديهم العناء والخسارة والديون **وذلك نتيجة** لفشل رحلتهم وخيبة أملهم، **أما بالنسبة للمجتمع** فبعض أفراد العينة يقومون بالمساعدات الاجتماعية للأهل والاقارب والمحتاجين, والبعض الآخر لم يقدم أي مساعدات **ويكون ذلك** حسب ما يمتلكه الفرد, فمنهم من يستطيع أن يكفي نفسه ويساعد غيره, والآخر يساعد نفسه ولا يستطيع أن يقدم المساعدة للآخرين، **وبالنسبة للعائد المادي** لمن نجحوا في تحقيق هدفهم من هجرتهم فقد كان في شراء (مستلزمات الزواج - قطعة أرض - ذهب - سيارة)، تطوير مكان العمل في الوطن وبناء منزل، وأغلب أفراد العينة زادت نفقاتهم عند العودة كتعويض عن غيابهم اعتقادًا منهم أنهم بذلك يعوضون غيابهم عن أسرهم ولكن الغياب لا يعوض, فكم من المواقف مرت بها الأسرة وحدها دون وجود رب الأسرة فيا لها من معاناة **!**

23 - **من الناحية الاجتماعية**: فإن أغلب أفراد العينة متزوجون والبعض الآخر تزوج بعد العودة , والبعض الآخر لا يزال عازبًا، فالمتزوجون بعضهم ظل زواجه مستمرًا وبحالة جيدة , والبعض الآخر مستمر مع وجود مشاكل أسرية **نتيجة** لبعد رب الأسرة, فالهجرة قد أمنت هذه العائلات اقتصاديًا ولكنها لم تؤمنهم اجتماعيًا، **وبالنسبة للأولاد** فجميع أفراد العينة مقربون من أبنائهم ولم تتأثر علاقتهم بسبب الهجرة **والزوجة** تقوم برعايتهم في المنزل ولم يطرأ أي تغير اقتصادي بالنسبة لها , وهذه عادة لدى أبناء المحافظة فأغلبهم هم المسئولون عن مصاريف المنزل ولا يشجعون على عمل المرأة إلا القليل منهم فقط مع تدهور الأحوال الاقتصادية، **وبالنسبة للعمل** فبعض أفراد العينة عملهم ثابت كما هو , والبعض الآخر تدهور عمله ويعمل بشكل غير مستمر, والبعض الآخر عاطل في الوطن ويسافر بشكل مستمر للعمل سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية , فهو لم يحافظ على عمله في وطنه بل تركه وذهب للعمل بالخارج، **وبالنسبة لنظرة** الناس فبعضهم كما هم لم يتغيروا ويتعاملون بشكل طبيعي مع أفراد العينة, والبعض الآخر كانوا طامعين في أفراد العينة عند العودة.

24 - **من الناحية الصحية** فقد أصيب بعض أفراد العينة بـ (نزلات برد وحمى - إصابات عمل - عدوى فيروسية (حمى الدنك))، **إلى جانب**

المشكلات النفسية فقد عانى أغلب أفراد العينة من مشاكل نفسية نتيجة الحنين للأهل وللوطن، والبعض الآخر ما زال يعاني من مشاكل نفسية نتيجة الخسارة وكثرة الديون.

25 - **من الناحية النفسية**: فبعض أفراد العينة لديهم النية في الهجرة مرة أخرى إذا لم تتوفر لهم احتياجاتهم في وطنهم، فالاستقرار النفسي وإحساس الفرد بأنه يسهم في مجتمعه ولو بشكل بسيط من خلال عمل يعينه على الدهر وبدخل في مستوى تطلعاته ومستوى معيشى أفضل أحد المعايير المهمة التي تبعد الشباب عن التفكير في الهجرة، فهم يفتقدون في وطنهم ما وجدوه في البلاد المهاجر إليها من معيشة أفضل وأموال أكثر.

26 - **من الناحية الثقافية** فقد زاد وعي بعض أفراد العينة وزادت خبراتهم في التعامل مع الآخرين وذلك نتيجة لتعاملهم مع غيرهم من الأفراد، **أما من الناحية السلوكية** فأغلب أفراد العينة متمسكون بالعادات والتقاليد ولم تؤثر هجرتهم عليهم وساعدهم على ذلك أن هجرتهم كانت لبلاد عربية فضلًا عن أن المجتمع الدمياطي مجتمع محافظ، وقد توقف بعض أفراد العينة عن التدخين والبعض الآخر زاد من التدخين نتيجة للتوتر، وحاول أغلب أفراد العينة التقرب إلى الله بالانتظام في الصلاة أثناء السفر.

27 - **بالنسبة للمشكلات التى واجهت أفراد العينة قبل الهجرة** فأغلب أفراد العينة كانوا لا يمتلكون مبلغ الهجرة واتجهوا إلى السلف والدين فالهجرة تحتاج إلى مبلغ مالي ليس بالقليل، إلى جانب الخوف والقلق والتوتر من الهجرة للخوف من التعرض للموت والغرق، والحزن لفراق الأهل والتعرض للبيع في الطريق من عصابات المافيا وقطاع الطرق **أما بالنسبة للمشكلات التي واجهتهم بعد الوصول** فتمثلت في (التأقلم واللغة، والعادات، والخوف من السجن والترحيل، والحنين للوطن والأهل والأصحاب) فكلها صعوبات يعيشها المهاجر وخاصة المهاجر غير الشرعي لأنه لا يمتلك حتى الأوراق الرسمية التي تساعده على البقاء والتأقلم.

28 - **بالنسبة للفوائد التي عادت على أفراد العينة نتيجة عملهم بالخارج فتمثلت** في (زيادة الخبرة في العمل - احترام الذات - احترام المواعيد - الصبر) وذلك نتيجة للمتاعب والمشاق التي عايشها المهاجر، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تم ذكرها، **وبالنسبة للأضرار** فقد تمثلت في (ضياع العمر - العمل وقت طويل بأجر قليل - خسارة الفرد لمكانته العملية وإحلال آخر مكانه في وطنه - فراق الأحباب والحرمان من توديعهم الوداع الأخير - الحرمان من العيش مع الأبناء مراحلهم المختلفة - الميل إلى الوحدة) **وكلها أضرار نتيجة** للهجرة والبعد

عن الأهل والوطن، فالوطن هو المأوى والأمن والأمان ومن يفتقد الوطن يفتقد الكثير من متاع الحياة.

29 - **القليل من أفراد العينة يعرفون أنه بهجرتهم يستفاد الوطن** من خلال تحويل الأموال وأنهم يوفرون مكانًا لغيرهم للعمل في الوطن، **أما الوطن فقد خسر مواطنين** من أكفأ الصناع المهرة بهجرتهم للخارج، **فكما يتضرر الفرد يتضرر الوطن أيضًا فدائماً هناك متضرر ومستفيد** ولكن بدرجات متفاوتة، كما تبين أن أغلب أفراد العينة يشعرون بالتهميش ولا يشعرون بقيمتهم في وطنهم ولذلك يتجهون إلى الهجرة ولا يشعرون بأن البلد بلدهم.

سادسًا: الآليات للحد من الهجرة غير الشرعية وتعميق قيم المواطنة لدى الشباب :

30 - **طالب أغلب أفراد العينة** بتوفير فرص عمل بأجر مناسب وتوفير الاحتياجات وضبط الأسعار، وتوفير تسهيلات للشباب للبدء في مشروع جديد أو للسفر بطريقة شرعية **كي** يوفروا لأنفسهم سبل الحياة ويوفروا احتياجاتهم، **والاهتمام بالصحة والتعليم** وذلك لأنهما أساس نهضة الوطن فالاهتمام بصحة المواطن وتعليمه يعمل على بناء وطن قوي بأبنائه **والاهتمام بالحرفيين**, وضبط أسعار الخامات وفتح أسواق لهم فالشعب الدمياطي أغلبه من الحرفيين والذين يعتمدون في عملهم على الخامات وأغلب الخامات مستوردة فمع تغير الأسعار يتدهور عملهم فيلجأون للهجرة من أجل البحث عن فرصة أفضل للعمل والحياة، فالمواطنة تشتد بحصول المواطن على حقوقه وتلبية حاجاته بينما تكمن الهجرة غير الشرعية بإهمال معالجة الأسباب والدوافع الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية فالمواطن الذي لا يجد حاجته في وطنه يتجه خارجه لتلبيتها.

31 - **أغلب أفراد العينة ندموا على هجرتهم** لأنه لم يكن هناك الجزاء الكامل لعملهم وفاتهم الكثير من الأشياء التي لم يعيشوها في وطنهم وضاع عمرهم، **والبعض الآخر لم يندم** لأنه وجد حاجته التي لم يجدها في وطنه من توفير فرصة عمل ودخل مناسب ويريدون العودة ليحصلوا على ما لم يحصلوا عليه في وطنهم.

32 - **أغلب أفراد العينة قرروا ألا يهاجروا هجرة غير شرعية مرة أخرى**، وأنه إذا عاد بهم الزمن ما كانوا ليهاجروا ولكن كانوا مضطرين **فأوقات كثيرة تضطرنا الظروف** لعمل أشياء لم نفكر فيها من قبل، فهؤلاء المهاجرون اضطرهم ضيق المعيشة إلى الهجرة من أجل توفير الاحتياجات اللازمة للحياة.

33 - **أغلب أفراد العينة نصحوا بعدم القيام بهجرة غير شرعية** لما فيها من تعب وخوف وضياع للعمر **وذلك نتيجة** لما عاشوه وعانوه من

تعرضهم للمخاطر نتيجة هجرتهم غير الشرعية، **كما نصحوا** بالصبر والسعي في الوطن **- مما يعني** أن العمل في الوطن مع ضيق المعيشة أفضل من الهجرة ومتاعبها فالسعادة في الرضا والقناعة بالموجود - أو القيام بالهجرة بطريقة شرعية بدلًا من الملاحقة الدائمة حتى الترحيل، **أما البعض الآخر فلم يقدم نصيحة بل شجع على الهجرة** لتوفير الاحتياجات وصرح أنه إذا أتت وأتيحت له الفرصة ليسافر سيسافر مرة أخرى **مما يعني** أن هجرته وفرت له ما لم يستطع توفيره في وطنه.

مناقشة خلاصة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة والنظريات العلمية :

1 - تبين من خلال الدراسة أن العامل الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في اللجوء إلى الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة حيث تمثلت أهم الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية في قلة توافر فرص العمل وتدني مستوى الدخل والرغبة في تحسين الدخل والمعيشة وهو ما يتفق مع دراسة "ندى نبيل زلط" ودراسة "عبد الله أحمد عبد الله المصراتي"، ويتفق كذلك مع نظرية الطرد والجذب في أن الإنسان يغير من مكان إلى آخر أملًا في تحسين مستوى حياته المعيشية والدخل الأفضل, فالفرد يقوم بالانتقال من المناطق ذات العوامل الطاردة إلى المناطق ذات العوامل الجاذبة لوجود فرص أفضل أملًا في تحسين مستوى حياته المعيشية وسعيًا وراء تلبية احتياجاته بالحصول على دخل أفضل, فالإقبال على الهجرة يبقى قرارًا شخصيًا يعود إلى التصورات التي يحملها المهاجرون في أذهانهم ولعوامل الطرد في منطقة الأصل وعوامل الجذب في منطقة الوصول.

2 - تمنى أفراد العينة من المبحوثين التساوي بين المواطنين في الفرص والحقوق حتى لا يلجأوا للهجرة مرة أخرى فهم يريدون الحصول على فرصتهم وحقوقهم في الحياة داخل وطنهم ليعملوا وينتجوا ولا يلجأوا للهجرة مرة أخرى وهذا يتفق مع نظرية "توماس مارشال" عن المواطنة في المساواة بين كافة أفراد المجتمع, وهو لا يقصد بالمساواة التساوي بين جميع المواطنين في كل شيء, وإنما يقصد المساواة في الفرص وهو في نفس الوقت يضع مساواة مقبولة في الدخل.

3 - تبين أن أفراد العينة كانوا يقومون بهجرة غير شرعية من أجل كسب المال لتوفير احتياجاتهم واحتياجات أسرهم لتأمين حاجاتهم الفسيولوجية من غذاء وجنس وكذلك حاجتهم المادية والنفسية والاجتماعية، فالإنسان بطبعه شخص طموح لا يتوقف بحثه وإشباعه عند مستوى معين وإنما يسعى جاهدًا للانتقال إلى إشباع حاجات أخرى، وهذا يتفق مع نظرية الحاجات عند "ماسلو" فالسلوك الإنساني هو سلوك موجه نحو إشباع

الحاجات، والفرد لا يغير طرقه التي استقر عليها في سلوكه إلا إذا كان للحصول على مزيد من إشباع للحاجات أو تجنبًا لنقص في إشباع الحاجات، **فالشخص الأعزب** يقوم بالهجرة غير الشرعية من أجل جمع المال لتلبية حاجاته الفسيولوجية المتمثلة في توفير مسكن للزواج وهو بذلك يلبي ما يريده من حاجات فسيولوجية (مسكن وجنس)، كما يلبي حاجات الأمن لديه من الأمن المادي والنفسي والاجتماعي، كما يلبي أيضًا حاجة الانتماء والحب بتكوين أسرة زواجية، ويلبي أيضًا حاجته للتقدير من أهله وأهل زوجته واحترامهم له، **أما الشخص المتزوج** فحاجته للأمن تكون كبيرة سواء الأمن المادي أو النفسي أو الاجتماعي، فحاجته للأمن تقتضي الحاجة إلى المال والحاجة إلى المال تقتضي الحاجة إلى مضاعفة الجهد والعمل والمغامرة كقيامه بالهجرة غير الشرعية ليحقق أمنه في جمع الأموال وشراء الممتلكات وإزالة القلق لديه من الفقر وشعوره بالاطمئنان ولكي يحظى أيضًا بتقدير واحترام الناس له.

4 - أجمع المهاجرون على أن للدولة دورًا كبيرًا في تدعيم قيم المواطنة وترسيخها عن طريق ضبط الأمور وتحقيق الاستقرار وتوفير الاحتياجات, وهذا يتفق مع النظرية البنائية الوظيفية حيث يشير الاتجاه الوظيفي إلى ضرورة تكامل الأجزاء في ذلك الكل المعقد وكذلك التساند الضروري بين جميع الأجزاء، والمحور الأساسي للمجتمع يميل إلى تحقيق التوازن أو المحافظة على الاتزان بين جميع الأعضاء والمجتمع كالكائن الحي له أجزاء, وللأجزاء وظائف متخصصة، وفي حالة حدوث أي نوع من التنافر داخله فسوف تنشط قوى معينة من أجل استعادة التوازن، ففي الدراسة الحالية يتكون البناء المجتمعي من الحكومة والمواطنين، والحكومة هي المسئولة عن إدارة احتياجات المواطنين وتوفيرها ، وعند حدوث خلل في توفير الاحتياجات اللازمة للمواطن سيتجه المواطن للقيام بهجرة غير شرعية لتلبية احتياجاته واستعادة التوازن, أما إذا توافر للمواطن احتياجاته وقام بواجباته فسوف يتكامل ذلك النسق المجتمعي ويحقق الارتقاء وبذلك لا يحتاج المواطن إلى أن يهاجر ليلبي احتياجاته.

5 - اتضح من الدراسة أن الأصدقاء والقرب الجغرافي من أهم الأسباب في اختيار مكان الهجرة وهذا يتفق مع دراسة "جاسون اريل دازا Jason Ariel Daza"، وكذلك يتفق أيضًا مع نظرية الطرد والجذب فالقرب الجغرافي ووجود الأقارب والأصدقاء من العوامل المؤثرة في اختيار مكان الهجرة.

6 - تبين من الدراسة أهمية دور التربية في تدعيم قيم المواطنة من خلال الأسرة والمؤسسات التربوية المختلفة كالمدارس والجامعات والأندية وهذا

يتفق مع دراسة "جمالات غيط عليوة مصطفى" ودراسة "صلاح الدين أبو بكر الحراري" ودراسة "استيورت بيلStuart Beall Phipps".

توصيات الدراسة :

1 - الاهتمام بمعالجة جذرية للأسباب والدوافع الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية وليس الاكتفاء بحلول وقتية من خلال التنمية المستدامة بإنجاز المشروعات وتوفير فرص العمل وتنمية المناطق المصدرة للهجرة.

2 - توفير فرص عمل للشباب بأجر مناسب يتوافق مع متطلبات الحياة حتى يحيا حياة كريمة.

3 - توفير مساكن للشباب بأسعار اقتصادية مناسبة لتيسير أمور الزواج وتوفير التسهيلات لهم عند البدء في مشاريع جديدة.

4 - إشراك الشباب في الأمور المجتمعية والأخذ برأيهم وتقديرهم حتى يشعروا بقيمتهم في المجتمع, ولئلا يشعروا بالاغتراب والتهميش.

5 - فتح أبواب الهجرة الشرعية للشباب مع توفير التسهيلات لهم حتى تكون أوضاعهم مقننة للحفاظ على حياتهم فهم ثروة الوطن ويجب الحفاظ عليهم، ذلك أنه عند غلق الطرق الشرعية للهجرة أو صعوبة اتخاذهم لها وفي نيتهم الهجرة فإنهم يتحايلون بالطرق غير الشرعية حتى الوصول لتوفير احتياجاتهم.

6 - تبني الشباب ذوي المهارات والكفاءات فهجرتهم خسارة للوطن.

7 - الاهتمام بالحرفيين والصناع وتوفير الخامات اللازمة لهم بأسعار مناسبة ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم وفتح الأسواق لهم.

8 - أغلب المهاجرين هم أناس يحبون العمل وعلى الوطن تبنيهم والاستفادة من خبراتهم، فبعضهم أفضل من أناس موجودين في الوطن ولا يسعون إلى شيء.

9 - ضرورة غرس القيم الوطنية والدينية في نفوس الأبناء منذ الصغر من خلال التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية المختلفة مع العمل على تنمية الروح الوطنية خلال مراحل العمر المختلفة.

10 - المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق، فالمواطنة تشتد بحصول المواطن على حقوقه وتلبية حاجاته.

11 - توعية المواطنين بأضرار الهجرة غير الشرعية وخطورتها وحثهم على الاجتهاد في الوطن بدلًا من الهجرة.

المراجع :

1) إبراهيم عثمان - سالم ساري، نظريات في علم الاجتماع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010م.
2) جمالات غيط عليوة مصطفى، دور التربية المدنية في تنمية الانتماء والمواطنة والمسئولية الاجتماعية لدى طفل الروضة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية قسم تربية الطفل جامعة أسيوط، 2017 م.
3) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري، مج 3، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001م.
4) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، ط 6، 2003م
5) حسن عماد مكاوي وآخرون، الاتصال ونظرياته المعاصرة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009م.
6) حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2012م.
7) ريان فوت، النسوية والمواطنة، ترجمة: أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م.
8) السيد حنفي عوض، المشكلات السكانية وتحديات البقاء (بركان بشري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010م.
9) شريفة جنان، عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة حسب هرم ماسلو– دراسة ميدانية ببعض المؤسسات الخدماتية والتربوية بمدينة بسكرة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة علم النفس بسكرة، 2015 – 2016م.
10) صلاح الدين أبو بكر الحراري، دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة، دراسة منشورة في: مجلة التربوي، كلية التربية بالخمس، جامعة المرقب، ليبيا، ع 8، 2016م.
11) عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي، دراسة منشورة في: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، مج 30، ع 59، 2014م.
12) فايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007م.

13) فيروز مامي زراقة، مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة دار الأيام للطباعة والنشر، عمان، 2014م.
14) محمد البشير فرحان مرعي، الحاجات البشرية – مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2001م.
15) محمد شفيق، البحث الاجتماعي: الأسس والخطوات المنهجية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م.
16) مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، مكتبة مشالي، المنصورة، 2011م.
17) مهدي محمد القصاص، نظريات اجتماعية معاصرة، الفجر للطباعة الحديثة، القاهرة، 2016م.
18) ندى نبيل زلط، الهجرة غير الشرعية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهتها (بحث اجتماعي ميداني)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمياط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016م.
19) https://bit.ly/3fiDaDY نسرين البغدادي - سميحة نصر بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري (ملخص تنفيذي أولي)، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية - المجلس القومي لحقوق الإنسان - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2015م.
20) https://bit.ly/3p0BH7e حسن سعد، شباب دمياط فريسة لتجارة الهجرة غير الشرعية، دمياط، موقع الأهرام، 27 نوفمبر 2013م، السنة 138 العدد 46377، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 4:23م.
21) https://bit.ly/3p1AlZS عبده خليل، عزبة البرج.. رحلة الموت في سبيل الهجرة غير الشرعية، 11 سبتمبر 2017م - 2:34م، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م – 7:44م.
22) https://bit.ly/3QohDHr ألفت كامل، "بوابة زوارة".. معابر جديدة للهجرة غير الشرعية من مصر- مهاجرون عبر ثلاجة حفظ الأسماك.. والأطفال يتصدرون القائمة.. و78% من مكاتب الصيد تبيع الهويات للمهاجرين، موقع مصر 360، 24 مارس 2022م - 3:00م، تاريخ الدخول 7 يوليو 2022م - 7:17م.
23) https://bit.ly/3SApi7h معتز الشربيني، دمياط "ترانزيت" الهجرة غير الشرعية.. وكبير صيادي عزبة البرج:

أجهزة الأمن تعلم المراكب "المشبوهة" العاملة في تهريب الشباب.. وحقوقي: الفقر وارتفاع تكاليف الزواج السبب.. والحل تغليظ العقوبة على السماسرة، دمياط، موقع اليوم السابع، 27 سبتمبر 2014م - 04:41 ص، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 5:17م.

(24 https://www.soutalmalaien.com/makal.php?id=13140# موقع صوت الملايين، تاريخ الدخول 4 يوليو 2022م - 7:27م.

المراجع الأجنبية :

1) Amity Noltemeyer et al, The relationship among deficiency needs and growth needs: An empirical investigation of Maslow's theory, Children and Youth Services Review, Elsevier, Volume 34, Issue 9, September 2012.
2) Bryan S. Turner, Outline of A Theory of Citizenship, Sociology, Vol. 24, No. 2, (May 1990).
3) D.B.Grigg, E.G.Ravenstein and the laws of migration, Journal of Historical Geography, Volume 3, Issue 1, January 1977.
4) Hein de Haas, Migration Theory, International Migration Institute, University of Oxford, November 2014.
5) Henry Hamilton, Citizenship and Social Class by T.H.Marshall, The British Journal of Sociology, Vol 2, No.1, Mar. 1951.
6) Jason Ariel Daza, Attitudes toward illegal immigration: What the public believes, What the government can learn, Master, The University of Texas at Arlington, 2007.
7) Kruit Dholakia et al, Economic rhythms – Maslow Windows and the new space frontier, Space Policy, Elsevier, Volume 28 , Issue 4 , November 2012.

8) Nancy Fraser & Linda Gordon, Civil Citizenship Against Social Citizenship, Sage Publications, London, 1994.
9) Peggy Brady –Amoon, Maslow, A.H..In, Rieber R.W.(eds) Encyclopedia of the History of Psychological Theories, Springer, New York, 2012.
10) Pyong Gap Min, Asian Americans: Contemparary Trends and Issues, Sage Publications, Thousand Oaks, 2006.
11) Stuart Beall Phipps, High school social studies teachers` beliefs and education for democratic citizenship, Ph.D., University of Missouri, United States, 2010.
12) W.J.H.Sprott, Citizenship and Social Class by T.H.Marshall, The Economic History Review, New Series, Vol.4, No.2 (1951).